

اللجنة الدائمة للسكان
Permanent Population Committee



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority



سُكَّان

نحو حياة أفضل للسكان

مجلة فصلية تصدر عن المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء العدد ٤٥، يناير ٢٠٢٠



الناشر المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء العدد 45 يناير 2020
المشرف العام: الدكتور صالح بن محمد النائب رئيس اللجنة الدائمة للسكان ورئيس جهاز التخطيط والإحصاء
رئيس التحرير: عبد الهادي صالح الشاوي

الموقع الإلكتروني: www.ppc.gov.qa

البريد الإلكتروني: ppc@psa.gov.qa

دولة قطر - الدوحة

ص ب: 1855 الدوحة - قطر

هاتف: 44958653 (+974)

فاكس: 448389760 (+974)

اقرأ في هذا العدد:

- السياسة السكانية لدولة قطر 2017 - 2022: محور النمو الحضري والإسكان والبيئة
- مقال العدد: سياسات سنغافورة السكانية والاجتماعية الشاملة ذات المنحى الأسري وأهداف التنمية المستدامة
- أسئلة حوارية مع سعادة السيد صلاح بن غانم العلي وزير للثقافة والرياضة في دولة قطر
- نقطة ضوء: عن ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر 4-5 نوفمبر 2019 بالدوحة - قطر
- أهم نشاطات وفعاليات اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال عام 2019
- دراسات وأبحاث:
- منظمة الصحة العالمية - وفيات الأمهات في العالم من 2000 إلى 2017
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الأمن الغذائي في المنطقة العربية 2019
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030
- صورة العدد

كلمة المشرف العام



يسعدني أن أقدم للقارئ الكريم العدد الخامس والأربعين من مجلة "سكان" الذي يتضمن موضوعه الأول

تقديمًا لأحد محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022) والمتمثل في النمو الحضري والإسكان والبيئة، والذي تهدف غايته الأساسية إلى تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، وذلك من خلال العمل على تحويل المراكز الحضرية خارج الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم، وحل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، و توفير بيئة عمرانية نظيفة. ويعرض مقال العدد الجوانب الرئيسية للتغيرات السكانية التي حدثت في دولة سنغافورة خلال النصف الأخير من القرن الماضي، وذلك من أجل توفير سياق لفهم الاستمرارية والتطورات السكانية في هذا البلد. وهي فرصة لدراسة العلاقة المعقدة بين التنمية والتغيرات الأسرية من خلال مزيج سكاني فريد من الشرق والغرب. ويركز المقال على تدابير السياسات المصممة لتحقيق التماسك الأسري، والمجتمع المتكامل، وهي تشمل تدابير الزواج والخصوبة، وسياسات الهجرة، وكذلك برامج الحماية الاجتماعية، وتدابير أخرى لتشجيع الولادة والزواج، والتدخلات لصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة، كما يبرز التحديات الرئيسية الحالية في قضايا الأسرة والسكان التي تواجهها سنغافورة.

وفي إطار الاهتمام بقضايا الشباب باعتبارها تشكل أحد محاور السياسة السكانية لدولة قطر، يقدم العدد حوارًا موسعًا مع سعادة السيد صلاح بن غانم العلي وزير الثقافة والرياضة، يوضح فيه

اهتمام القيادة السياسية الحكيمة لدولة قطر بالشباب باعتبارهم زخم التنمية والبناء، مبرزًا مساهمة الوزارة في تنمية قدرات الشباب، وإبراز دورهم في بناء وتطور البلاد، ورعاية الموهوبين والمتفوقين منهم والعمل على تطوير مهاراتهم علاوة على الإشراف العام على الجهات المعنية برعاية الشباب في الدولة ودعمها ومتابعة أعمالها والتنسيق بينها.

وتقدم نقطة ضوء هذا العدد أعمال الورشة الإقليمية التي نظمها جهاز التخطيط والإحصاء بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أهداف التنمية المستدامة، والتي انعقدت في الدوحة خلال الفترة 4-5 نوفمبر 2019، والتي اختتمت أعمالها باعتماد إعلان الدوحة من قبل المشاركين. وقد شارك في أعمالها إلى جانب الخبراء والمتخصصين وقادة العمل الإحصائي بالدولة، ممثلون عن منظمات ومراكز بحثية دولية وإقليمية ومحلية، وعدد هام من منظمات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية ومراكز البحوث. وحرصًا من اللجنة الدائمة للسكان على إطلاع قرائها على أنشطتها المتنوعة، فإن الموضوع الخامس يتضمن عرضًا لأهم الأعمال والفعاليات خلال عام 2019 من بينها إنجاز عدد من التقارير المتعلقة بقضايا السكان والتنمية، وأهمها التقرير النهائي حول تطبيق الحلول المقترحة لمعالجة الاختلال في التركيبة السكانية، وتقرير حالة سكان قطر 2019، والتقرير الفني لدولة قطر، والخاص بمتابعة تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي للأعوام (2015 - 2016 - 2017) عملاً بتوصية الاجتماع السابع عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون، و التقرير النهائي حول تطبيق الحلول المقترحة لمعالجة الاختلال في التركيبة السكانية.

د. صالح بن محمد النابت
رئيس اللجنة الدائمة للسكان

متابعات



إعداد د. يوسف بريك، اللجنة الدائمة للسكان

السياسة السكانية لدولة قطر:

محور النمو الحضري والإسكان والبيئة

النمو الحضري عادة اتساع المساحة التنظيمية للمدن نتيجة للامتداد الأفقي والرأسي لل عمران من أجل تلبية احتياجات السكان الأساسية، مثل المساكن والطرق والخدمات بمختلف أشكالها.



وفي قطر، لعبت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها الدولة دورا بارزا في تركيز الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المراكز الحضرية، ولاسيما الكبرى منها، الأمر الذي أدى إلى ازدحام هذه المراكز التي باتت (وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2010) تستوعب 100% من السكان بدءا من العام 2010.

وفي آخر الإحصاءات المتوفرة وأحدثها، يشير الشكل التالي إلى أن بلدية الدوحة قد استحوذت على 39.8% من مجموع السكان في الدولة¹، فيما توزعت النسبة المتبقية على المراكز الحضرية الأخرى.

في العدد السابق (44) من مجلة "سكان" ألقينا الضوء على المحور الأول من محاور السياسة السكانية لدولة قطر (2017-2022)، وفي هذا العدد سنركز على المحور الثاني، وهو: "النمو الحضري والإسكان والبيئة".

يشتمل هذا المحور على ثلاثة مكونات أساسية، هي:

- النمو الحضري
- الإسكان
- البيئة

وقد تم التعبير عن هذه المكونات بالغاية الأساسية التالية:

"تطوير واستحداث مراكز حضرية بعيدة عن الدوحة الكبرى، وتوفير بيئة عمرانية نظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية"

ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يحاول هذا المحور الإجابة على الأسئلة الآتية:

ما هي الوسائل والإجراءات المناسبة لتخفيف الضغط على الدوحة؟
ما العمل من أجل حل مشكلة السكن، ولاسيما ذوي الدخل المحدود والمقبلين على الزواج؟
كيف يمكن توفير بيئة عمرانية نظيفة؟ وما هي الإجراءات المناسبة لترشيد استخدام المياه والطاقة واستدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، حددت السياسة السكانية مجموعة من الأهداف والإجراءات ذات الصلة، والتي سنحاول عرضها بحسب المكونات الثلاثة المذكورة أعلاه على النحو التالي:

أولا) النمو الحضري:

يشير مفهوم النمو الحضري إلى التغيرات التي تطرأ على حجم السكان ونموهم في المدن بفعل حركتي السكان الطبيعية (الولادات والوفيات)، والمكانية (الهجرة الداخلية والعمالة الوافدة). ويصاحب

(1) رغم الزيادة المطلقة في الحجم الكلي لسكان الدوحة خلال الفترة من 2010 إلى 2018، إلا أن النسبة المئوية لسكانها تراجعت من 47% عام 2010 إلى 39.8% عام 2018 من مجموع سكان دولة قطر خلال العامين المذكورين.



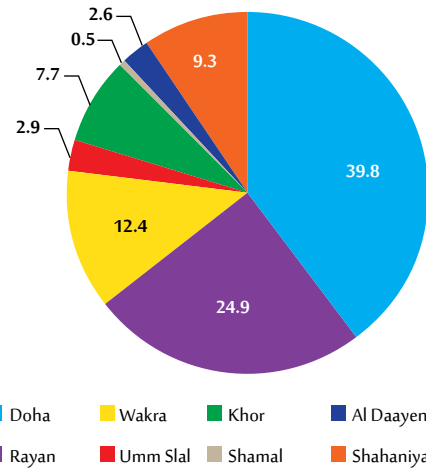
وقد تم تحويل هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:

1. التوسع في تحسين البنى التحتية للمراكز الحضرية القائمة وتوفير هذه البنى للمدن والمناطق المستحدثة (أو المخطط لاستحداثها) في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة
2. التوسع في إنشاء مجمعات «الخدمات الحكومية»، والمرافق الصحية، والأندية الثقافية والرياضية، ومراكز التسوق، والمكتبات... الخ في المناطق والمدن القائمة خارج الدوحة
3. التوسع في إنشاء المدارس (بما في ذلك المدارس الأجنبية) بمنح المواطنين امتيازات خاصة، وذلك لتحفيزهم نحو الاستثمار في المناطق البعيدة، وفتح فروع للجامعات وتوفير معاهد ومراكز تعليمية وتدريبية تتوافق مع أنشطة المراكز الحضرية القائمة خارج الدوحة
4. توفير فرص العمل والتشجيع على ممارسة الحرف التقليدية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب خارج حدود الدوحة الكبرى
5. تقديم التسهيلات والمزايا المناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في البلديات الواقعة خارج حدود الدوحة الكبرى
6. استصدار تشريع يقضي بصرف علاوة «موقع» للمواطنين القاطنين خارج الدوحة.

ثانياً) الإسكان:

مع النمو الاقتصادي الكبير للدولة، والتزايد السكاني السريع ولاسيما في مدينة الدوحة الكبرى، ظهرت بوادر أزمة السكن، فارتفعت إيجارات المساكن إلى درجة غير مسبوقة، وصار من الصعب على المواطنين والمقيمين، من ذوي الدخل المحدود، إيجاد السكن المناسب. ولذا صار تأمين السكن بشروط وأجور مناسبة من الأمور الملحة. لهذا، نال قطاع الإسكان في دولة قطر، مثله في ذلك مثل بقية

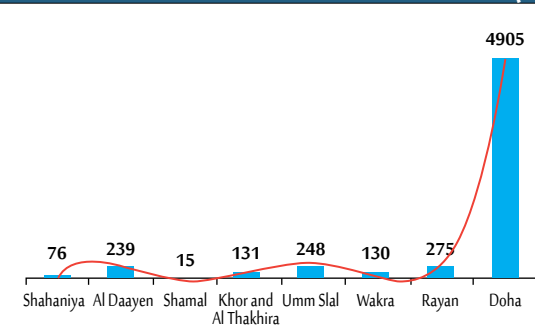
التوزع النسبي للسكان في دولة قطر حسب البلدية لعام 2018



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة- تحليل إحصائي 2018

لاشك أن هذا النمو الحضري السريع في قطر عموماً، وبلدية الدوحة خصوصاً، هو ثمرة من ثمار التنمية الشاملة ودليل على مدى التقدم الاقتصادي والعمراني الذي تشهده البلاد، إلا أن لهذا النمو الحضري الاستقطابي إشكاليات أهمها الخلط الحاصل في التوزع الجغرافي للسكان، ففي حين سجلت بلدية الدوحة 4905 نسمة في الكيلومتر المربع الواحد، لم تتجاوز بلدية الشمال 15 فقط، كما هو مبين في الشكل التالي:

الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع حسب البلدية لعام 2018



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة

هذه وسواها من المؤشرات المتعلقة بالنمو الحضري هي التي كانت وراء دعوة السياسة السكانية للدولة من أجل تحقيق الهدف الآتي:

"العمل على تحويل المراكز الحضرية (القائمة والمستحدثة) خارج الدوحة إلى مناطق جذب واستقرار للمواطن والمقيم"

ثالثاً) البيئة والتنمية المستدامة:

كغيرها من بلدان العالم، تواجه دولة قطر تحديات بيئية مختلفة. وتعد المحافظة على نوعية الهواء وحمايته من مصادر الانبعاثات المختلفة إحدى القضايا الكونية الرئيسية وهاجساً للشعوب التي باتت تعاني من مشاكل الازدحام السكاني والزحف العمراني والصناعي على حساب المسطحات الخضراء، إضافة إلى التصاعد الهائل في أرتال المركبات على الطرقات وداخل المدن الرئيسية. وتحاشياً للأثار السلبية لهذه التحديات على استدامة التنمية، اهتمت السياسة السكانية لدولة قطر بمسألة البيئة والتنمية المستدامة، مركزة على ضرورة توفير بيئة عمرانية سليمة ونظيفة، وضمان استدامة الموارد الطبيعية وترشيدها بحيث لا تستنفذ الأجيال الحالية الثروات والموارد، بل تعمل على استدامة تنميتها من أجل الأجيال القادمة.

وقد ترجمت هذه الغاية الاستراتيجية إلى الهدف الفرعي التالي:

"توفير بيئة عمرانية نظيفة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، ولاسيما المياه والطاقة"

ومن أجل تحقيق هذا الهدف طرحت السياسة السكانية الإجراءات التالية:

- تفعيل كود البناء القطري للمباني الخضراء وتشجيع المستثمرين العقاريين والمواطنين بمنح تسهيلات في رخص البناء عند تطبيق كود البناء الأخضر
- العمل على زيادة المسطحات الخضراء وزراعة الأشجار وإنشاء الحدائق والمتنزهات

القطاعات، قسطاً كبيراً من الاهتمام، تمثل في قرار مجلس الوزراء رقم (4) لعام 2008 الذي تضمن قواعد وإجراءات منح المنتفع بنظام الإسكان من القطريين المبلغ المخصص لشراء الأرض وقرض الإسكان بقيمة 1.200.000 ريال قطري. ولم يقتصر الاهتمام بمسألة الإسكان في قطر على القرارات والتشريعات المذكورة فحسب، بل تعداها إلى الاستراتيجيات والسياسات التنموية المختلفة، ولا سيما السياسة السكانية لدولة قطر 2017-2022 التي شددت في هدفها الفرعي على ضرورة:

"حل مشكلة السكن للمواطنين والمقيمين، ولاسيما ذوي الدخل المحدود".

- وقد تم تحويل هذا الهدف إلى جملة من الإجراءات، هي:
- التوسع في إنشاء المدن العمالية والتأكد من استيفائها الشروط المناسبة لمعيشة سكانها
 - استصدار تشريع لتوحيد أنظمة الإسكان بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والمختلط)، وتنظيم مسألة الإيجارات
 - تنفيذ المراكز العمرانية المقترحة بالخطة العمرانية الشاملة لدولة قطر
 - تنفيذ المخططات المكانية للبلديات
 - إعداد واعتماد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان بدولة قطر

البروفيسورة ويجون جين يونج^٢

سياسات سنغافورة السكانية والاجتماعية الشاملة ذات المنحى الأسري وأهداف التنمية المستدامة

تقدم هذه المقالة نبذة عامة عن الجوانب الرئيسية للتغيرات التي شهدتها سنغافورة من حيث السكان والعائلات خلال النصف الأخير من القرن، حيث تسلط الضوء على السياسات العامة الحاسمة التي تساعد على تشكيل التطور وتحدد التحديات التي تواجهها الأسرة في سنغافورة والاتجاهات السكانية. وتعرض المقالة نظرة عامة حول المشهد السكاني والأسري كما تستعرض السياسات ذات الصلة من أجل توفير سياق لفهم مواطن الاستمرارية والتغيرات في هذا البلد. فدولة سنغافورة توفر فرصة نادرة لدراسة العلاقة المعقدة بين التنمية والتغيرات الأسرية نظراً لما تملكه من مزيج فريد يجمع بين الشرق والغرب، بين المعاصرة والحفاظ.

تركز هذه المقالة على الأيديولوجيات السنغافورية الوطنية حول الأسرة والتدابير ذات الصلة المصممة خصيصاً لبلوغ مقاصد التماسك الأسري والتكامل المجتمعي والاستدامة السكانية. وتشمل السياسات المشمولة بالمقال تدابير الزواج والخصوبة وسياسات الهجرة وكذلك برامج الحماية الاجتماعية مثل سياسة الإسكان العامة وتدابير تشجيع الولادة والزواج والتدخلات التي تخدم الفئات السكانية الضعيفة كالأسر ذات الدخل المحدود وكبار السن المحرومين، حيث ألاحظ أن العديد من هذه السياسات تتفق مع أهداف التنمية المستدامة. كما أسلط الضوء أيضاً على التحديات الرئيسية الحالية في قضايا الأسرة والسكان التي تواجهها سنغافورة.

شهدت سنغافورة واحدة من أسرع ظواهر التطور والتحديث المعروفة في العالم من حيث ارتفاع مستويات المعيشة والتحضر وزيادة التحصيل العلمي والاستخدام التكنولوجي. كما تعد حالة فريدة لدراسة وتقييم مدى صحة عمل "ويليام جود" والأطر النظرية الأخرى اللاحقة التي تشدد على أهمية التغيرات الفكرية في شرح التغيرات الأسرية على الصعيد العالمي، لاسيما المثالية التنموية ووجهات النظر المتعلقة بالتحول الديمغرافي الثاني. لقد افترض ويليام جود أنه مع التقدم الصناعي، فإن جميع الأسر الكبيرة والممتدة

المقدمة:

شهدت سنغافورة واحدة من أسرع ظواهر التطور والتحديث المعروفة في العالم من حيث ارتفاع مستويات المعيشة والتحضر وزيادة التحصيل العلمي والاستخدام التكنولوجي. كما تعد حالة فريدة لدراسة وتقييم مدى صحة عمل "ويليام جود" والأطر النظرية الأخرى اللاحقة التي تشدد على أهمية التغيرات الفكرية في شرح التغيرات الأسرية على الصعيد العالمي، لاسيما المثالية التنموية ووجهات النظر المتعلقة بالتحول الديمغرافي الثاني. لقد افترض ويليام جود أنه مع التقدم الصناعي، فإن جميع الأسر الكبيرة والممتدة

المؤشرات الرئيسية لسكان سنغافورة		
إجمالي عدد السكان (ألف)	يونيو 2018	يونيو 2019
المواطنون	3,471.9	3,500.9
أصحاب الإقامة الدائمة	522.3	525.3
المقيمون	3,994.3	4,026.2
غير المقيمين	1,644.4	1,677.4
إجمالي السكان	5,638.7	5,703.6
التركيبة العمرية للسكان	يونيو 2018	يونيو 2019
نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فما فوق (%)	15.2	16.0
متوسط عمر المواطن	41.7	42.02
المصدر: جهاز الإحصاء بسنغافورة، موجز السكان لعام 2019		

الأيديولوجية الوطنية لسنغافورة والقيم الأسرية والسياسات ذات الصلة

تتميز سنغافورة بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لإضفاء الصفة المؤسسية على المنظومة الأسرية ودعمها رسمياً لمجموعة من القيم الأسرية باعتبارها الأيديولوجية الوطنية الأساسية. وفي يناير 1991،

(2) قسم علم الاجتماع ومركز أبحاث الأسرة والسكان بجامعة سنغافورة الوطنية

1. الأمة فوق المجتمع والمجتمع فوق الذات
2. دعم المجتمع واحترام الفرد
3. الإجماع وليس الصراع.

هذه القيم مجتمعة تشكل المفتاح لبناء الأمة في سنغافورة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية المتمثلة في الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

ومن أجل بناء دولة متحدة وناضجة بالحياة، وضعت حكومة سنغافورة مجموعة من السياسات التنموية الهامة. فمنذ فترة طويلة وضعت الحكومة استراتيجية تدخلية فيما يتعلق بالسياسات السكانية والأسرية من خلال التأثير على السلوك المتعلق بالزواج والخصوبة وكذلك العلاقات بين الأجيال. في السنوات الأولى، انصب التركيز على الحد من النمو السكاني السريع بسبب تراجع الوفيات وارتفاع معدل الخصوبة. تم تنفيذ سياسات تنظيم الأسرة بهدف خفض معدل الخصوبة الكلي البالغ حوالي 6 أطفال لكل امرأة في الستينيات. جدير بالذكر أن برامج تنظيم الأسرة مثل الحملة التي حملت شعار "امتنع عن الإنجاب بعد طفلين" في عام 1972، إلى جانب التطور الاقتصادي والاجتماعي السريع للغاية خلال تلك الفترة، أدت إلى انخفاض معدلات الخصوبة بمعدلات مذهلة إلى مستوى الإحلال في عام 1975. ومنذ ذلك الحين استمرت معدلات الخصوبة في الانخفاض إلى مستوى أقل بكثير مما كان متوقعا الأمر الذي أثار مخاوف لاحقة بين صنّاع السياسات حول الاستدامة السكانية. وفي عام 1987، بدأت الحكومة في تبني استراتيجية سكانية عكسية وأطلقت سياسات داعمة للإنجاب والتي توسعت منذ ذلك الحين لتشمل مجموعة واسعة من التدابير التي تشجع على الزواج والإنجاب. وتشمل تلك التدابير في الوقت الحالي تقديم حوافز نقدية على الإنجاب تقدم لمرة واحدة، وإنشاء حساب بنكي لتنمية الطفل مع تبرع الحكومة بمبلغ مساوي لمخزونات الأسرة في هذا الحساب من أجل نفقات تعليم الطفل ورعايته الصحية، هذا بالإضافة إلى إجازة أمومة مدتها 4 أشهر وإجازة أبوة مدتها أسبوعين وإجازة رعاية الطفل وإعانات رعاية الطفل، وهلم جرا. وتشمل السياسات الاجتماعية الأخرى المطبقة في البلاد سياسة الإسكان العامة وبرامج المساعدة الاجتماعية التي تكافئ الزواج والإنجاب وصلاح الأبناء وإعطاء الأولوية للأسرة كخط الدفاع أول والمصدر الرئيسي للاكتفاء الذاتي. ومن الأمثلة على ذلك إعطاء الأولوية في الإسكان الحكومي للأزواج، وخاصة ذوي أطفال، وتقديم إعانات كبيرة لاختيار العيش مع أو بالقرب من الوالدين. ولا يستطيع الشخص الأعزب الحصول على مسكن حكومي حتى يبلغ 35 سنة. وعلى الرغم من هذه الجهود الحثيثة، استمرت معدلات الخصوبة في الانخفاض. وخلال هذه العقود التي شهدت التراجع في معدل الخصوبة، جلبت سياسة الهجرة التي تم وضعها بعناية عددا كبيرا من المهاجرين إلى البلاد للمساعدة في الحفاظ على الحيوية والنمو الاقتصادي. ومن خلال هذه السياسات، تحدد

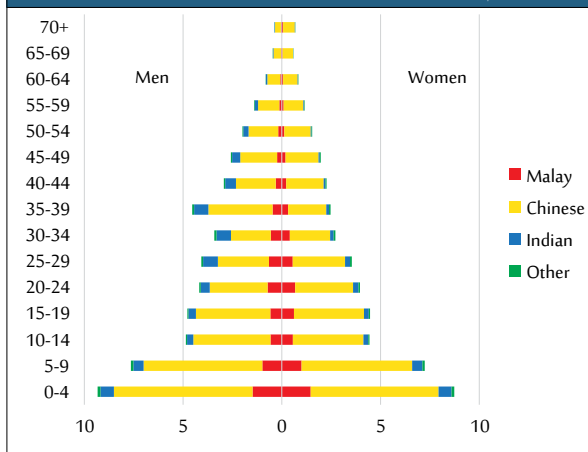
قُدّم إلى البرلمان تقرير في رسي عن القيم المشتركة بدولة سنغافورة والتي اعتمدها مجلس النواب بعد إضافة تعديلين على الصياغة المطروحة واعتبارها أيديولوجية الأمة. يرجى ملاحظة أنه تم اقتراح ذلك بعد مرور 25 عاما من حصول الدولة على الاستقلال وبعد تلبية احتياجات الدولة الأساسية وبدأ تزايد طائفة من المشكلات الاجتماعية كالجرائم وتعاطي المخدرات والإجهاد. كان الهدف من إرساء تلك القيم المشتركة هو الحفاظ على القيم والهوية الآسيوية لدولة سنغافورة من خلال دمج التراث والقيم الثقافية للبلاد في عصر العولمة حيث سيتعرض السنغافوريون للتأثيرات الخارجية، وخاصة انتشار نمط الحياة الغربي. إن إرساء القيم المشتركة يعكس رغبة قادة سنغافورة في صياغة مجموعة من الأيديولوجيات الوطنية الموحدة والبحث عن مسار تنموي للبلاد يختلف عن النمذج الغربية.

ومن بين القيم الأساسية الخمسة نجد قيمة "الأسرة هي نواة المجتمع" في المقدمة، حيث كان قادة الحكومة قلقين بشأن صحة وتماسك الأسرة بوصفها مؤسسة مركزية في المجتمع. كما أثار البعض الخوف من "التريدي الأخلاقي" الذي بدأ يظهر في السلوك الجنسي العفوي علاوة على انخفاض الخصوبة وارتفاع معدلات الطلاق وتزايد الخلافات بين الآباء والأطفال (تارموجي، 1994).

في هذا السياق، حددت الحكومة فيما بعد "قيم العائلة السنغافورية" في أحد التقارير بأنها (1) الحب والرعاية والاهتمام. (2) الاحترام المتبادل. (3) مسؤولية الأبناء. (4) الالتزام. (5) التواصل (وزارة تنمية المجتمع، 1994). تهدف هذه القيم العائلية إلى تسهيل كل من الأدوار الخاصة للعائلة في تقديم الدعم العاطفي وحسن العشرة للأفراد بالإضافة إلى الوظائف العامة التي تشمل التفاعل والتواصل الاجتماعي والحفاظ على النظام الاجتماعي والتماسك ورعاية الصغير والكبير. يبدأ التقرير بالإعلان التالي: الأسرة هي أساس المجتمع حيث تساهم في تكوين الحضارات وبقاء الجنس البشري. لا يتوقف دور العائلة على تقديم الحب والغذاء والمأوى فحسب، بل توفر أيضا الأمن والشعور بالانتماء. الروابط العائلية القوية توفر شعورا بالهوية المشتركة وعمرًا من الفرح والإنجاز.

ويخلص التقرير إلى أن "الأسر السعيدة والمتجانسة والمتماسكة تصنع مجتمعا قويا ومجتمعًا متماسكا. الأسرة هي قلب الأمة النابض وقيم الأسرة هي شريان حياتها" (ص 16). في وقت لاحق، كانت الحكومة تضع تصوراتها حول أنماط الأسرة المثالية من خلال العديد من السياسات الاجتماعية. تحتضن سنغافورة ثلاث مجموعات عرقية رئيسية (وهي الصينية والماليزية والهندية)، وبالتالي هناك قيمة وطنية أساسية أخرى هي "الوئام العنصري والديني". أما القيم الثلاث الأخرى التي تم اعتمادها فهي:

الشكل رقم (1)



في عام 1957، كانت التركيبة السكانية على النحو التالي: ثلاثة أرباع السكان من الصينيين، و15% من الماليزيين، و8% من الهنود، وفئة صغيرة تتألف من أشخاص من أصول عرقية أخرى. منذ ذلك الحين، ظل التكوين العرقي لسكان سنغافورة مستقرًا جدًا بسبب المعايير الواعية في سياسة الهجرة.

انخفاض الخصوبة

شهدت سنغافورة مع الوقت مزيجًا من الانخفاض في معدلات الخصوبة والارتفاع في العمر. يوضح الشكل رقم (2) الاتجاهات السائدة في معدلات الخصوبة الإجمالية حسب العرق من عام 1947 إلى عام 2016 (جهاز الإحصاء بسنغافورة، 2017). وقد لوحظ وجود انخفاض مطرد في الخصوبة لدى جميع المجموعات العرقية الثلاث، على الرغم من اختلاف في الانخفاض من حيث توقيت بدايته وسرعته. فقبل أواخر الخمسينيات، سجل الملايو أدنى معدل خصوبة إجمالي 5.7 بينما سجل الهنود أعلى معدل عند ما يقرب من 10، وكان معدل الخصوبة لدى الصينيين يحوم حوالي 6.5. بالنسبة للسنغافوريين الصينيين، كانت معدلات الخصوبة المرتفعة في ذلك الوقت ما هي إلا انعكاس للأثر الباقي لوجهة نظرتهم التقليدية المتمثلة في أن "عدد الأبناء الكبير هو أكبر نعمة". في أواخر الخمسينيات، بدأ الانخفاض في معدل الخصوبة الإجمالي لأول مرة بين السكان الصينيين، مما جعلهم المجموعة العرقية ذات أدنى معدل خصوبة إجمالي حتى عام 2016. وعلى الرغم من محافظة الهنود على معدل الخصوبة الإجمالي الأعلى خلال الفترة السابقة حتى أواخر الستينيات، إلا أنهم شهدوا بعد ذلك انخفاضًا مستمرًا في معدل الخصوبة وخاصة منذ أوائل التسعينيات، حيث حافظوا على مستويات مماثلة للغاية من معدل الخصوبة الإجمالي الخاص بالصينيين. وفي حالة الملايو، ازدادت معدلات الخصوبة الإجمالية خلال الخمسينيات ومنتصف الستينيات، قبل أن تتجه للتراجع منذ أواخر الستينيات، وبالتالي حافظوا على معدل الخصوبة الإجمالي الأعلى منذ عام 1970. وقد سجلت سنغافورة، إلى جانب عدد قليل من البلدان الأخرى، أسرع انخفاض في معدل الخصوبة في العالم على الإطلاق. وكما ذكر

الدولة الأنماط والسلوكيات المثالية للأسرة، وتضع حدودًا لتكوين وحل الأسر في سنغافورة. فعلى وجه التحديد، منحت تلك السياسات مكافآت سخية للأسر المكونة من زوجين لديهم أطفال والعائلات المكونة من ثلاثة أجيال، بينما حصلت الأشكال الأخرى من الأسر مثل الأسر ذات العائل الأعزب الذي لم يسبق له الزواج أو المطلق مزايا اجتماعية محدودة. من ناحية أخرى، تم حث الأشخاص على الامتناع عن سلوكيات معينة مثل المرافقة المحرمة والطلاق كما يعامل الأطفال المولودين خارج نطاق العلاقة الزوجية على أنهم غير شرعيين كما أن الزواج من نفس الجنس غير قانوني. واليوم تواجه سنغافورة مجموعة مختلفة من التحديات في الأسرة والسكان.

بينما تتوج البلاد تاريخها الوطني الذي يمتد لنصف قرن احتفالًا بنموها الاقتصادي الهائل وثقافتها المتعددة، أصبحت قضايا استدامة السكان والتكامل الاجتماعي من الشواغل الحيوية التي يتعين معالجتها في المرحلة التالية من التنمية. قصة سنغافورة يمكن أن تسلط الضوء على التغيرات الاجتماعية العالمية وأن تساهم في الدراسات الدائرة حول العلاقات بين الأسر والسكان، والسياسة العامة، والطبقة في سياق مقارنة دولية.

المشهد الديموغرافي المتغير

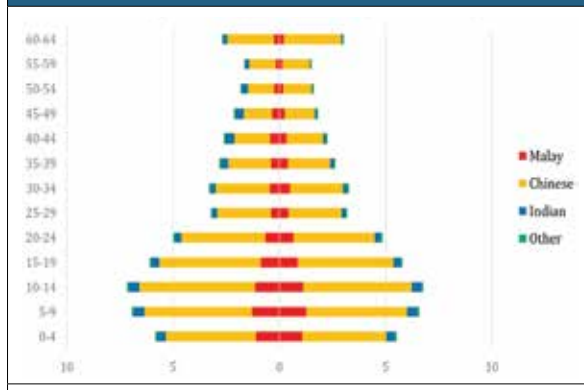
كان إجمالي عدد سكان سنغافورة في عام 1965 أقل من 2 مليون نسمة. وفي العقود القليلة التالية، مع معدل نمو سكاني سنوي يتراوح بين 1 إلى 3 في المائة، تضاعف عدد السكان إلى حوالي 4 ملايين نسمة بحلول عام 2000. وفي عام 2010، زاد عدد السكان إلى حوالي 5 ملايين نسمة بسبب النمو الطبيعي والهجرة. ومع ذلك، انخفضت في السنوات الأخيرة المعدلات السنوية للنمو السكاني بسرعة إلى المستوى الحالي البالغ 0.1% في عام 2017 وذلك بسبب الجهود الواعية للحد من المهاجرين. يمكن تفسير هذه التقلبات في معدلات النمو بشكل كبير بالتغيرات في معدلات الزواج ومعدلات الإنجاب وسياسات الهجرة في البلاد. واعتبارًا من عام 2016، تضاعف عدد سكان سنغافورة ثلاثة أضعاف من حجمها الأصلي حيث بلغ 5.6 مليون نسمة. ومن بين إجمالي سكان سنغافورة، هناك 3.4 مليون مواطن و530 ألف من أصحاب الإقامة الدائمة أما باقي السكان البالغ عددهم 1.65 مليون نسمة أو حوالي 30% من إجمالي السكان، فيتكونون من غير المقيمين، بمن فيهم المعالين، والطلاب الدوليين، والأفراد الذين أتوا إلى سنغافورة للعمل.

المكونات العمرية والجنسية والعرقية

اتسم سكان سنغافورة في كافة المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي بنسبة كبيرة من الأطفال والشباب، كما يتضح من شكل المثلث الحاد للتركيبة العمرية والجنسية للسكان حسب الشكل التالي.

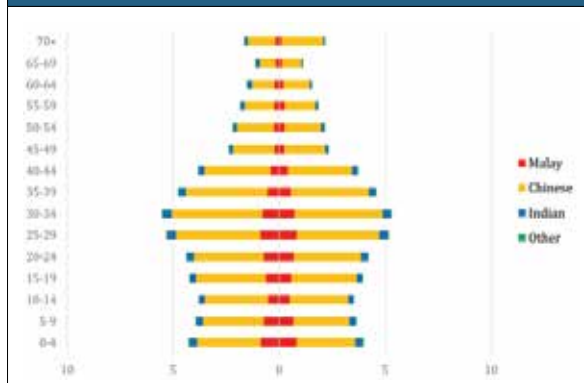
٤٢ % من إجمالي السكان. ولكن بحلول عام ٢٠١٠ شكلت هذه الفئة العمرية حوالي ١٣ % فقط من إجمالي السكان. وعلى الطرف الآخر من الطيف العمري، يشكل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فما فوق أقل من ٢ % من إجمالي السكان، وارتفعت حصة هذه الفئة من إجمالي السكان إلى ٩.٠ % في عام ٢٠١٠ ثم إلى ١٤.٤ % في عام ٢٠١٧. وقد انخفضت نسبة إعالة كبار السن من ١٠.٤ عام ١٩٩٠ إلى ٤.٤ عام ٢٠١٧. علاوة على ذلك، تنطبق عملية شيخوخة السكان هذه على جميع الفئات العرقية الرئيسية. ومع ذلك، فقد كانت أكثر وضوحا بين السنغافوريين الصينيين نتيجة لأنهم أصحاب أدنى معدلات خصوبة وارتفاع السن المتوقع بين الصينيين على مدار العقود الأربعة الماضية (ليم وآخرون، ٢٠١٣).

الشكل رقم (٣)

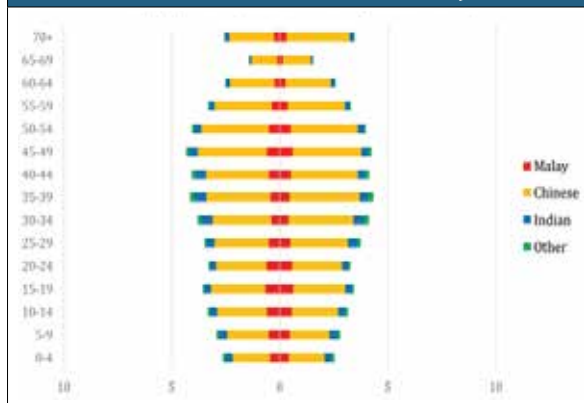


المصدر: طبعة معادة من يونغ وهو (٢٠١٨)

الشكل رقم (٤)

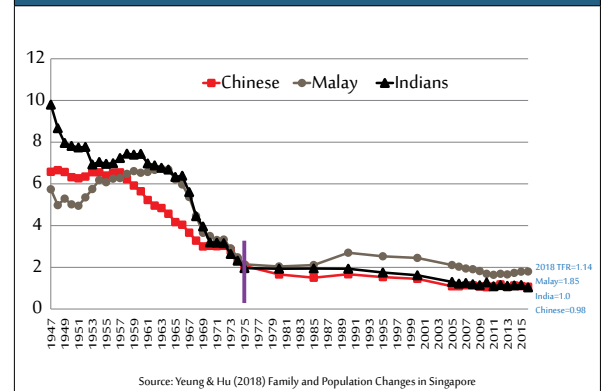


الشكل رقم (٥)



أعلاه، وصلت معدلات الخصوبة الإجمالية بحلول عام ١٩٧٥ لجميع المجموعات العرقية الثلاث إلى مستوى الإحلال، بل وانخفضت إلى ما دون ذلك في حالة الصينيين والهنود. وانخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية أكثر فأكثر على مدار العقود الأربعة الماضية على الرغم من التدابير السياسية المتزايدة التي تشجع على الزواج والإنجاب، ما جعل سنغافورة تنضم إلى قائمة المجتمعات التي تسببت فيها ظاهرة "الخصوبة المنخفضة للغاية" في قلق الديموغرافيين وصناع السياسات (جونز ستراوغان وتشان ٢٠٠٩). وعلى مر السنوات، أظهر الاتجاه ارتفاعا مؤقتا في سنوات التين تلاه تراجع في السنة التالية. ومع ذلك، فإن الاتجاه العام الهابط واضح على الرغم من وجود تباين جلي بين المجموعات العرقية الثلاث. في عام ٢٠١٥، كانت معدلات الخصوبة الإجمالية منخفضة عند ١.١٥ و ١.١٠ بالنسبة للصينيين والهنود، على التوالي. وعلى العكس من ذلك، فبعد الانخفاض السريع بين منتصف الستينيات ومنتصف سبعينيات القرن الماضي، استقر معدل الخصوبة الإجمالي بين الملايو عند معدل الإحلال بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينات، لكنه ارتفع إلى حوالي ٢.٥ في التسعينيات وأوائل الألفية الثانية، ثم بدأ في التراجع مرة أخرى منذ ٢٠٠٥. ومنذ عام ٢٠٠٦، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي أيضا لجميع المجموعات العرقية بجانب معدل الخصوبة الإجمالي للملايو، والذي كان ١.٨ في عام ٢٠١٤. في عام ٢٠١٦، انخفض معدل الخصوبة الإجمالي للسكان الهنديين إلى ١.٠٤، وأقل من ذلك بالنسبة للصينيين (١.٠٧).

الشكل رقم (٢)



Source: Yeung & Hu (2018) Family and Population Changes in Singapore

ملاحظة: يشير معدل الخصوبة الإجمالي إلى متوسط عدد المواليد الأحياء الذين ستنجبهم كل امرأة خلال سنوات حياتها الإنجابية.

مع الانخفاض الكبير في معدل الخصوبة بين الستينيات والسبعينيات والزيادة في طول العمر بين جميع الفئات العرقية، تغيرت التركيبة العمرية للسكان بشكل ملحوظ، رغم أن التركيبة العرقية ظلت ثابتة إلى حد كبير. يوضح الشكل التالي التركيبة العمرية لسكان سنغافورة من ١٩٥٧ إلى ٢٠١٠، حسب العرق. وكما يتضح من هذا الشكل، مرت سنغافورة بعملية تشيخ سكانية كبيرة خلال الفترة المعاصرة. نتيجة لذلك، تغير شكل الهرم السكاني من شكل مثلث حاد إلى شبه منحرف. في عام ١٩٥٧، كانت نسبة من تتراوح أعمارهم بين ٠ و ١٤ عاما حوالي

و 39 عاما، أي أقل من ثلث النسبة الخاصة بالفئة العرقية الصينية. وسبب هذا الانخفاض الحاد في عدد النساء الهنديات العازبات منذ عام 1990 غير واضح. أحد التفسيرات المحتملة لذلك هو أن موجات المهاجرين الهنود منذ التسعينات كانت في معظمها من أسر متزوجة، وهو ما قد يكون قد أدى إلى انخفاض معدلات العزوبة الإجمالية بين السكان الهنود. وبشكل عام، فإن معدلات العزوبة بين من تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 عاما لجميع المجموعات العرقية مجتمعة هي 9.7 % و 20.9 % و 25.1 % في 1970 و 1990 و 2010. وبالنسبة لعام 2015، فقد ارتفع معدل العزوبة إلى 25.5 % لمن تتراوح أعمارهم بين 30-34 سنة و 17 % لمن تتراوح أعمارهم بين 35-39 سنة. ولفهم سبب ارتفاع معدلات العزوبة في سنغافورة، تم في 2010/2011 إجراء مقابلات متعمقة مع 30 من السنغافوريات الصينيات اللاتي لم يتزوجن قط ونتجت هذه المقابلات عن تحديد بعض العوامل. ومن بين الأسباب المذكورة للعزوف عن الزواج، فإن ساعات العمل الطويلة وضغط العمل مثلت عائقا أمام الحياة الاجتماعية والمواعدة (جونز ، تشانغ وتشيا ، 2012). بالإضافة إلى ذلك، يميل الشباب إلى إعطاء الأولوية للحرية والنجاح الوظيفي ولا يعتقدون أن الزواج أو الإنجاب من الغايات الضرورية في الحياة. فقد أعربت تلك النساء عن عزوفهن عن الزواج قبل أن يأسسن الأمن المالي ويحققن النجاح في حياتهن المهنية، كما كان لديهن قلق من فقدان الحرية وفرصة التطوير الذاتية بعد الزواج، هذا علاوة على خشيتهم من الفشل في الزواج وشعورهن بضغط ارتفاع تكاليف المعيشة في سنغافورة. ولقد شعر معظم تلك النساء بوجود ضغط اجتماعي ضئيل في الزواج أو إنجاب الأطفال واعتبرن ذلك خيارات شخصية وليست واجبات عائلية أو اجتماعية (جونز وآخرون، 2012).

تأجيل الإنجاب

يقترن الإنجاب في سنغافورة إلى حد كبير بالزواج. ونظرا لتأخر سن الزواج بين السنغافوريين بشكل تدريجي، تزداد الأمهات في سن أكبر، على الرغم من أن التغيير في وقت الإنجاب أقل حدة بكثير مقارنة بالتغير الحاصل في الخصوبة أو في الزواج. وبشكل عام، لا يزال الأزواج ينجبون بعد فترة قصيرة نسبيا من الزواج. في الوقت عينه، ارتفع متوسط عمر الأمهات عند الولادة الأولى من 29.3 في عام 2004 إلى 30.5 في عام 2016. وخلال نفس الفترة الزمنية، ارتفع متوسط عمر الأمهات عند الولادة الثانية والثالثة بنحو عام واحد إلى حوالي 33 و 34 ، على التوالي. وعلى الرغم من الاتجاه العام لارتفاع السن عند الولادة الأولى، فهناك اختلاف كبير في سن الإنجاب بين الأمهات من المجموعات العرقية المختلفة. فالأمهات من العرقية الصينية يلدن لأول مرة في سن أكبر من نظرائهن الملايو بأربع سنوات، وأكبر من نظرائهن الهنديات بستين. ففي عام 2016، كان سن الولادة الأولى بين النساء السنغافوريات من العرقية الماليزية 27.6 عاما مقارنة بنحو 29.4 عاما للهنديات و 31.2 عاما للسنغافوريات من العرقية الصينية.

ومن السمات البارزة لانخفاض معدل الخصوبة في سنغافورة نجد انتشار عدم الإنجاب بين نساء سنغافورة حيث تُظهر البيانات الرسمية النسبة المئوية للنساء اللاتي بلا أطفال والنسبة المئوية لعدم الإنجاب بين النساء اللاتي سبق لهن الزواج بحسب مجموعات الولادة، بناء على بيانات تعداد 2010. ففي حين أن نسبة عدم الإنجاب كانت أقل من 5 % بين النساء اللاتي وُلدن قبل عام 1925، غير أن ما يقرب من ربع (23.2 في المائة) من النساء اللاتي وُلدن بين عامي 1966 و 1970 واللاتي تجاوزوا الآن سن الإنجاب، كانوا بلا أطفال. حتى بين المتزوجات، فإن الكثير منهن لم تنجب أي أطفال. على سبيل المثال، لم يكن لدى 10.6 % من النساء المتزوجات اللاتي وُلدن بين عامي 1966 و 1970 أي أطفال، بينما كان هذا الرقم 1.6 % فقط بين النساء اللاتي وُلدن بين عامي 1925 و 1930.

أنماط الزواج المتغيرة

إن الخصوبة دون مستوى الإحلال المتواصلة في سنغافورة هي نتيجة مباشرة لتأخر الزواج وارتفاع معدل العزوف عن الزواج. وفي سنغافورة، لا يزال الإنجاب خارج إطار الزواج أمرا نادرا. ففي عام 2014، لم يسجل سوى 446 طفلا فقط أو حوالي 1 % من إجمالي المواليد الأحياء، ولدوا لأمهات عازبات في سنغافورة (سجل المواليد والوفيات عام 2015). وبالنسبة لجميع الفئات السكانية الأربع، عرف متوسط العمر عند الزواج الأول زيادة مطردة من عام 1965 حتى عام 2016. ظل معدل العزوبة في ارتفاع على مدى العقود القليلة الماضية على الرغم من وجود اختلاف في هذا الأمر باختلاف العرق. حدثت الزيادة الأكثر دراماتيكية في العزوبة بين النساء الصينيات حيث ارتفعت نسبة الإناث اللاتي لم يتزوجن قط في الفئة العمرية 30-34 سنة ثلاث أضعاف بين عامي 1970 و 2010، فقد كانت نسبة النساء الصينيات في هذه الفئة العمرية اللاتي لم يتزوجن قط 11 % عام 1970 وارتفعت هذه النسبة إلى 30 % عام 2010. وبالنسبة للفئة العمرية 35-39 سنة، كانت النسبة 6 % عام 1970 وقد ارتفع هذا المعدل أكثر من ثلاثة أضعاف إلى 20 % عام 2010. أما معدلات العزوبة بين النساء الملايو اللاتي تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 عاما فقد بدأت بمستوى أقل كثيرا ولكنها ارتفعت بنفس السرعة، حيث تضاعفت ثلاث مرات من 3.9 % عام 1970 إلى 12.7 % عام 1980، ثم انخفضت قليلا عام 2000 قبل أن ترتفع مرة أخرى إلى 16 % عام 2010، وهو ما يمثل نصف نسبة الصينيات. وبالنسبة إلى النساء الملايو اللاتي تتراوح أعمارهم بين 35 و 39 عاما، فقد ارتفع معدل العزوبة حتى عام 1990 ثم استقر حيث تراوح بين 9 و 10 في المائة. وأكثر ما يثير الاهتمام والفضول هو أن معدل العزوبة بين النساء السنغافوريات الهنديات ارتفع بنفس السرعة بين 1970 و 1990 لكنه انخفض بشكل حاد في العقدين التاليين. فاعتبارا من عام 2010، كانت النساء الهنديات يمثلن أدنى مستوى للعازبات في سنغافورة بنسبة 8.5 % بين من تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 عاما وحوالي 6 % بين من تتراوح أعمارهم بين 35

زيادة التنوع

زاد عدد السكان غير المقيمين بوتيرة غير مسبوقة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغت نسبتهم 25.7 % من إجمالي السكان، مقارنة بنسبة 18.7 % في العقد السابق. ومنذ الكساد العالمي في 2008-2009، انخفضت معدلات النمو لكل من غير المقيمين والمقيمين بشكل كبير. وفي عام 2010، في مسعى لتحقيق الاستقرار في حجم وتركيبه السكان في البلاد، تم خفض العدد السنوي للإقامات الدائمة الجديدة بشكل كبير من ذروته البالغة حوالي 80.000 في عام 2008 إلى حوالي 30.000 ومنذ ذلك الحين ظل العدد على هذا المستوى. واعتباراً من عام 2017، فمن إجمالي عدد السكان البالغ 5.6 مليون نسمة، يمثل المواطنون 61.3 % ويشكل أصحاب الإقامة الدائمة حوالي 9.4 في المائة، بينما ارتفعت حصة غير المقيمين إلى 29.3 %.

يخضع الأجانب الذين يعيشون أو يعملون أو يدرسون في سنغافورة إلى قوانين متميزة للإقامة والتوظيف والتوطين (ياب 2015، يوه 2007). تتألف غالبية السكان غير المقيمين في سنغافورة من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة المشار إليهم باسم "العمال الأجانب". وفي عام 2016، أظهرت الإحصاءات أن من بين السكان غير المقيمين البالغ عددهم 1.67 مليون، كان 44 % من العمال الذين يعملون في البناء والأعمال اليدوية الأخرى، و14 % من خدم المنازل، و11 % من العاملين في صناعات شتى مثل تجارة التجزئة والصناعة التحويلية والرعاية الصحية (جهاز الإحصاء بـسنغافورة، الربع الثاني من 2016). جدير بالذكر أن هؤلاء العمال الأجانب مطلّبين بمغادرة سنغافورة عند انتهاء صلاحية تصاريح عملهم أو عند انتهاء عقودهم أو عندما لا يعودون يعملون. ولا يجوز لهم الزواج من مواطن سنغافوري أو مقيم دائم أو إنجاب أطفال أو الاستقرار في البلد دون موافقة مسبقة من مراقب تصاريح العمل.

على النقيض من ذلك، مع وجود سياسة ذات شقين، فإن العمال المهرة الذين يعملون في وظائف إدارية أو تنفيذية أو متخصصة بجانب المستثمرين أو "المواهب الأجنبية"، لا يتم تقييدهم بمثل هذه القوانين، بل يتم تشجيعهم على الاستقرار في سنغافورة لأن الدولة تثمن وتقدر قيمة الموارد البشرية لتطورها ونموها. ويجوز لحاملي تصاريح العمل المهرة التقدم بطلب للحصول على تصاريح زيارة طويلة لأزواجهم وأطفالهم القصر غير المتزوجين ووالديهم. علاوة على ذلك، يتم تشجيع الطلاب الأجانب أيضاً على الدراسة والعمل والإقامة في سنغافورة. تشكل هاتان المجموعتان من الأجانب حوالي 15 % من السكان غير المقيمين في عام 2016. ويشمل بقية السكان غير المقيمين المعالين من المواطنين السنغافوريين وأصحاب تصاريح العمل (16%).

زيادة الزيجات المختلطة بين الأعراق والعابرة للحدود

استخدم الزواج المختلط بين الأعراق كمقياس للعلاقات العرقية والاندماج الاجتماعي، حيث يرى علماء الاجتماع أن الزواج المختلط بين الأعراق كعلامة على الزوال والتلاشي النهائي للتباعد والجفاء

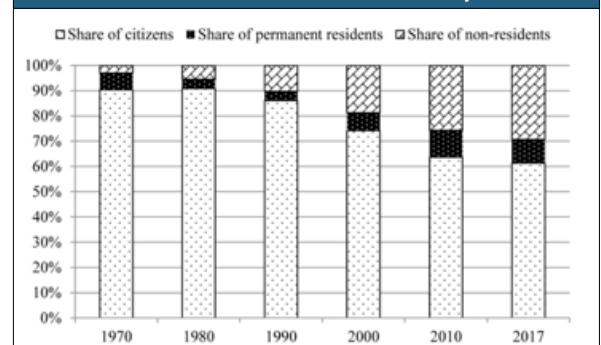
بالإضافة إلى التغييرات التي تحدث بسبب الشيخوخة وانخفاض معدلات الخصوبة ومعدلات تأخر الزواج وزيادة العزوبة، زاد أيضاً التنوع بين سكان سنغافورة المعاصرة بسبب الزيادة الكبيرة في الهجرة والزواج المختلط بين الأعراق والزواج العابر للحدود مع مرور الوقت. لقد تبنت سنغافورة منذ الاستقلال نموذجاً للتعددية العرقية، فكل فئة عرقية سواء "الصينية" أو "الملايو" أو "الهندية" أو "العرقيات الأخرى" لها ثقافتها ولغتها. وبمرور الوقت، تمكنت الدولة من الحفاظ على نسبة ثابتة تقريباً من هذه الفئات العرقية من خلال قوانين الهجرة المدروسة والموزونة، حيث غالبية السكان من الصينيين بحوالي ثلاثة أرباع السكان ويمثل الملايو حوالي 14 % والهنود حوالي 9 % - 10 % من مجموع السكان. وعلى الرغم من ثبات نسبة السكان حسب العرق على مر السنين، كان هناك الكثير من "الاختلاط والتجانس" عبر الثقافات.

الهجرة

ظاهرة الهجرة ليست جديدة في سنغافورة التي كانت مجتمعا مهاجراً منذ أواخر القرن التاسع عشر. فاعتباراً من أربعينيات القرن الماضي، وُلد أكثر من 40 % من إجمالي سكان سنغافورة في أراضٍ أجنبية (ياب، 2015). وفي خضم التحول الصناعي السريع والتنمية الاقتصادية الحديثة بعد استقلالها عام 1965، بدأت سنغافورة في إعادة فتح أبوابها أمام العمالة الأجنبية. كانت الهجرة المتوازنة سياسة مهمة في سنغافورة، وقد تم تنفيذها لتحقيق غرضين، هما: (1) تلبية الطلب في سوق العمل وضمان النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية العالمية و (2) تخفيف وقع استمرار معدل الخصوبة المنخفض للغاية على شيخوخة وتراجع القوى العاملة والسكان.

يوضح الشكل التالي الحصة النسبية للمواطنين وأصحاب الإقامة الدائمة وغير المقيمين بين سكان سنغافورة من 1970 إلى 2017 (جهاز الإحصاء بـسنغافورة، الربع الأول من 2016 والربع الأول من 2017). ففي عام 1970، بلغ عدد سكان سنغافورة 2.07 مليون نسمة، يشكل المواطنون منهم 90.4 % وأصحاب الإقامة الدائمة 6.7 % بينما يشكل غير المقيمين 2.9 %.

الشكل رقم (4)

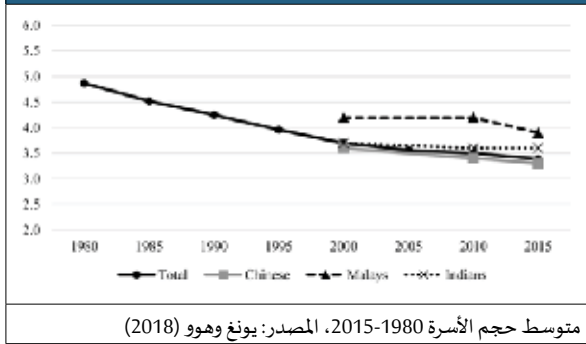


تغير نسبة المواطنين وأصحاب الإقامة الدائمة وغير المقيمين في سنغافورة، بين عامي 1970 و2017 (المصدر: طبعة معادة من يونغ وهو 2018)

تغير حجم وتركيب الأسرة

نتيجة لانخفاض معدلات الخصوبة والزواج، انخفض متوسط حجم الأسرة في سنغافورة، فقد كان متوسط حجم الأسرة 4.9 أشخاص في عام 1980. وبعد خمسة وثلاثين عاما، تضم الأسرة المتوسطة في سنغافورة حوالي 3.4 أشخاص. ويختلف حجم الأسرة أيضا باختلاف العرق، حيث تظهر البيانات من عام 2000 إلى عام 2015 أنه من بين الفئات العرقية الثلاث الرئيسية، تعد الأسر الماليزية هي الأكبر حجما، تليها الأسر الهندية، ثم الأسر الصينية. واستنادا إلى نقاط البيانات الثلاث (بيانات السنوات الأولى غير متوفرة)، لم يتغير حجم الأسر المعيشية الماليزية بين عامي 2000 و2010 غير أنه انخفض بشكل كبير بين عامي 2010 و2015. وفي المقابل، انخفض حجم الأسر الهندية بشكل طفيف بين عامي 2000 و2010 ثم ظل مستقرا في السنوات الخمس التالية. ويستمر حجم الأسرة الصينية في الانخفاض خلال سنوات الرصد. في عام 2015، كان متوسط حجم الأسرة 3.9 بالنسبة للأسر الماليزية و3.6 للأسر الهندية و3.1 للأسر الصينية.

الشكل رقم (6)



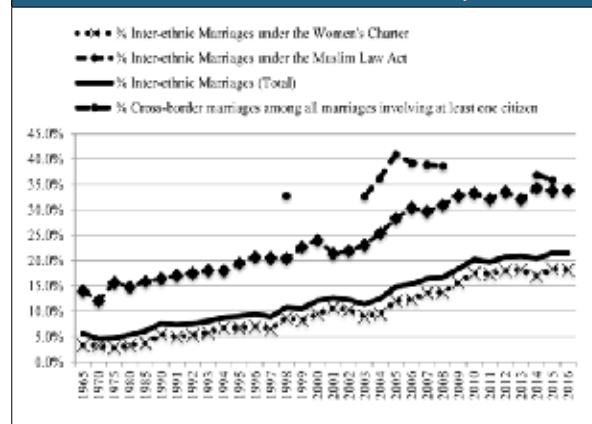
الأسر المكونة من ثلاثة أجيال

منذ بداية الاستقلال وقادة سنغافورة يعتقدون أن النمط المثالي للأسرة هو هيكل الأسرة المكونة من ثلاثة أجيال. وقد رأى أول رئيس وزراء لجمهورية سنغافورة، السيد لي كوان يو، أن مثل هذا الشكل للأسرة يمثل "قوة كبيرة للاستمرارية في تنشئة الجيل القادم" و"نقل القيم الاجتماعية عن طريق التفاعل أكثر من التعليمات الرسمية" (لي، 1982). وكداعم قوي للأسرة المكونة من أجيال ثلاثة، قال ذات مرة: "يجب أن نحافظ على هذا الهيكل الأسري الثمين إذا كان لمجتمعنا أن يجدد نفسه دون أن يخسر العنقوان الثقافي والرحمة والحكمة" (لي، 1982). وبمرور الوقت، اتخذت سنغافورة العديد من التدابير، كسياسة الإسكان أو الحوافز الضريبية التي توفر حوافز مالية كبيرة للأبناء البالغين للعيش مع والديهم وذلك بغية تشجيع هذا النوع من الأسر. ومع التحولات الديموغرافية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، أصبحت نسبة الأسر المكونة من ثلاثة أجيال أصغر من إجمالي الأسر. فبين عامي 2000 و2014، ظلت نسبة الأسر المكونة من ثلاثة أجيال ثابتة عند حوالي 10% من إجمالي الأسر المقيمة (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية 2015). تشتمل الغالبية العظمى (أكثر من

الاجتماعي بين الفئات السكانية (تشيان وليختر، 2007). ومع تطور المجتمع، فمن المتوقع أن تحظى المؤهلات والمهارات بأهمية أكبر مما تحظى به الخصائص الموروثة مثل العرق في تعزيز الحراك الاجتماعي والاقتصادي. فقد يضعف التوسع الحضري والتعليم الشامل من قوة الحدود العرقية والدينية التقليدية التي يتسم بها إبرام الزواج (هيرشمان، 1983). وعلى مدى العقود القليلة الماضية، شهدت سنغافورة تنمية اقتصادية وتحولات اجتماعية تحسد عليها. وقد أشارت الدراسات المختلفة إلى أن الفترة الممتدة من الستينيات وحتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي لا تشهد سوى تغيير طفيف في المعدل الإجمالي للزواج المختلط بين الأعراق وأنماطه (كوو وحسن 1976، لي وبوتفين وفيرديك 1974، لي 1988). وكما هو مبين في الشكل 1.10، شكلت الزيجات المختلطة بين الأعراق 5%-6% فقط من مجموع الزيجات قبل التسعينات، على الرغم من تزايد عدد الزيجات المختلطة. فضلا عن ذلك، كان معدل الزواج المختلط بين الأعراق بالنسبة للمسلمين أكبر بثلاث مرات من معدل غير المسلمين.

ابتداء من التسعينات، كانت معدلات الزواج المختلط تزداد بشكل مطرد. واعتبارا من عام 2016، كان خمس الزيجات المبرمة في سنغافورة بين عرائس وعرسان من عرقيات شتى. وجدير بالذكر أن الزيجات المختلطة بين الأعراق تشكل حوالي 34% من مجموع الزيجات المبرمة بموجب قانون الشريعة الإسلامية، كما شكلت حوالي 18% من مجموع الزيجات المبرمة بموجب ميثاق المرأة.

الشكل رقم (5)



نسبة الزواج المختلط بين الأعراق والزواج العابر للحدود في سنغافورة، 1965-2016

ومن السمات المميزة الأخرى للسكان والحياة الأسرية في سنغافورة ارتفاع معدل انتشار الزيجات العابرة للحدود. فمع مرور الوقت، ظلت زيجات المواطنين من الأجانب تشكل أكثر من ثلث زيجات المواطنين. وفي هذا الصدد، فاتجاهات زيجات المواطنين من الأجانب من الستينيات إلى أوائل التسعينيات غير واضحة بسبب نقص البيانات المتعلقة بالموضوع. ومنذ عام 1998 إلى عام 2016، تراوحت نسبة زيجات المواطنين من الأجانب بين جميع الزيجات التي تشمل مواطنين ما بين 33% و 41%.

حالات الطلاق والزواج مرة أخرى

في حالة الزوجات المسجلة بموجب ميثاق المرأة، ارتفعت معدلات الطلاق منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث بلغت ذروتها منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكنها استقرت منذ عام 2010. وفي حالة الزوجات المسجلة بموجب قانون الشريعة الإسلامية، ارتفعت معدلات الطلاق بشكل أكبر بكثير، حيث بلغت ذروتها في عام 2003 وبدأت في التراجع بسرعة. ربما يرجع هذا التراجع إلى الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومة لدعم الأسر من خلال تقديم المشورة الأسرية وخفض عدد زيجات المسلمين من الأزواج الذين يتزوجون في سن مبكرة. علاوة على ذلك، فمعدلات الطلاق في حالات الزواج المسجلة بموجب قانون إدارة الشريعة الإسلامية تتزايد باستمرار وبشكل أعلى من معدلات الطلاق بموجب ميثاق المرأة. قد يكون هذا انعكاساً لحواجز الطلاق القانونية الأضعف نسبياً والتسامح الاجتماعي مع الطلاق الذي يتزايد بين مجتمع الملايو، مقارنة بالحواجز التي تخضع لإدارة ميثاق المرأة.

ازدادت أشكال الأسر "غير التقليدية" على مر السنين ومن المحتمل أن ترتفع نسبة أسر الرئائس (الأسر المختلطة) قبل أن تصل إلى مرحلة الاستقرار أو تبدأ في الانخفاض. وقد ارتفعت نسبة الزوجات التي يكون فيها أحد الزوجين أو كليهما مطلق من قبل بين عامي 1980 و 2015 وذلك حسب المجموعة العرقية. فاعتباراً من عام 2017، كانت نسبة الزواج مرة أخرى أكثر من 20% من الزوجات المسجلة بموجب ميثاق المرأة (أي الزواج المدني) وحوالي 29% من الزوجات المسجلة بموجب قانون إدارة الشريعة الإسلامية (جهاز الإحصاء 2018). وتتشابه الاتجاهات التي تعكس نسبة الأسر المختلطة (أسر الرئائس) مع تلك المتعلقة بمعدلات الطلاق. وفي ظل النظامين اللذين يحكمان الزواج والطلاق، استمرت نسبة الأسر المختلطة في الارتفاع حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم بدأت في التراجع أو الانخفاض. وبموجب ميثاق المرأة، فالزواج مرة أخرى ينتشر وسط حالات الزواج المختلط بين الأعراق أكثر من الزوجات الصينية أو الهندية. ونظراً لارتفاع معدلات الطلاق بالنسبة للزوجات المبرمة بموجب قانون الشريعة الإسلامية، فليس من المستغرب أن تكون نسبة العائلات المختلطة أعلى من تلك المبرمة بموجب ميثاق المرأة.

الأسر ذات العائل الأعزب

على عكس الدول الغربية كالولايات المتحدة، وعلى غرار نظيراتها في شرق آسيا، ينخفض في سنغافورة معدل انتشار الأسر ذات العائل الأعزب. ويعزى ذلك جزئياً إلى استمرار وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بإنجاب الأطفال خارج نطاق العلاقة الزوجية في سنغافورة وانعدام المساعدة الاجتماعية للأسر ذات العائل الأعزب. ومعظم الأسر ذات العائل الأعزب هي ثمرة الترمل أو الطلاق أو الانفصال. انخفضت نسبة الأسر ذات العائل الأعزب التي تتكون من جيلين بشكل طفيف من 8.6% في عام 1990 إلى 7.2% في عام 2000، ومنذ

85 في المائة) من الأسر المعيشية التي تتكون من ثلاثة أجيال على رب أسرة متزوج وزوجته يعيش مع أحد والديه (أو والديه الاثنين)، في حين أن بقية الأسر كان رب الأسرة فيها عائل أعزب لم يتزوج قط أو مطلق أو منفصل أو أرمل. ومن بين هذه الأسر المكونة من ثلاثة أجيال، ارتفعت نسبة الأسر التي تضم فرداً واحداً على الأقل يبلغ من العمر 65 عاماً فما فوق من 70% عام 2004 إلى 72% عام 2014 نظراً للزيادة في عمر السكان السنغافوريين.

بالرغم من أن انتشار الأسر المعيشية التي تتكون من ثلاثة أجيال قد تراجع، غير أن حوالي ربع المسنين يعيشون في نفس السكن مع أبنائهم، بينما يقطن الربع الآخر في سكن قريب من أطفالهم والعلاقات بين الأجيال لا تزال قوية. فعلى سبيل المثال، كشف المسح الوطني لكبار السن عام 2005 أن حوالي 95% من المسنين الذين تبلغ أعمارهم 55 عاماً أو أكثر كانوا على اتصال بأبنائهم مرة واحدة على الأقل في الأسبوع وأن 74% منهم يتحدثون إلى أبنائهم بصفة يومية (وزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة، 2005). ويظهر مسح آخر نفذ عام 2006 حول السلوكيات الاجتماعية للسنغافوريين أن الغالبية العظمى (91%-99%) قد اعتبرت عائلتها متماسكة ومترابطة عاطفياً ومالياً (وزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة والمجلس الوطني للأسرة، 2006 والمجلس الوطني للأسرة ووزارة تنمية المجتمع، 2009). ولتعزيز العلاقات بين الأجيال، أدخلت الحكومة السنغافورية العديد من السياسات الاجتماعية على مر السنين لتشجيع الأسر على العيش معاً أو على العيش بالقرب من منازل والديهم، مثل تقديم إعفاءات ضريبية لرعاية الآباء المسنين والحصول على دعم إسكاني أكبر عند العيش على مقربة من والديهم، أو بناء منازل عامة أكبر لاستيعاب العائلات المكونة من ثلاثة أجيال. تساعد تلك السياسات في إنشاء "الأسر شبه الممتدة" الشائعة في سنغافورة والحفاظ على العلاقات بين الأجيال وسط السنغافوريين (شان تاكوما 1995). ومع ذلك، فقد أصبحت العلاقات الأسرية أكثر تعقيداً مع تغير أدوار الجنسين وتغير الأصول والقيم بين الأجيال بمرور الوقت. وفي عام 2004، قامت مؤسسة "يون & يون" بدراسة الأسر المكونة من ثلاثة أجيال في سنغافورة لاستكشاف كيف يتفاوض أفراد الأسرة من الأجيال المختلفة والأجناس المختلفة مع أنماط السلوك المحددة حسب التقاليد والمعايير الناشئة حديثاً عند التعامل مع مطالب العمل والأسرة. لقد وثقت المؤسسة عملية قيام أفراد الأسرة بإنشاء وإعادة إنشاء أدوارهم الفريدة في الأسرة وتحذوا الرأي القائل بأن الأسرة أبدية وغير متغيرة، وأنها خلافاً لذلك في حالة من التغيير والتحول غير المتكافئ.

وبجانب انخفاض عدد الأسر المكونة من ثلاثة أجيال والاتجاه السائد بأن تكون الأسرة أصغر حجماً، ظهر بمرور الوقت أشكال أخرى من الأسر في سنغافورة، مثل الأسر ذات العائل الأعزب والأسر المختلطة والأسر المكونة من شخص واحد. وفي القسم التالي، سوف نستعرض شتى أشكال الأسرة الجديدة المتمثلة في الأسر المطلقة وأسر الرئائس (والأسر المختلطة) والأسر ذات العائل الأعزب والأسر التي تتكون من شخص واحد.

الخلاصة

توضح البيانات الواردة في هذه المقالة أن المشهد السكاني والأسري في سنغافورة في الوقت الحالي يبدو مختلفاً عما كان عليه قبل 50 عاماً. ومع نمو حجم السكان وتزايد أعمارهم وتزايد الاختلاط العرقي بينهم من أي وقت مضى، فمن المفيد فهم السوابق والنتائج المترتبة على هذه التغييرات. وهذه الاتجاهات تتعلق بشكل كبير بسياسات الأسرة والسكن والهجرة التي تتبعها حكومة سنغافورة والتي تدعم القيم الأسرية المثالية التي تتجلى في أن تكوين أسر من والدين وتعزيز روابط قوية بين الأجيال وتعدد الثقافات. لقد تقلص متوسط حجم الأسرة، ولكن على النقيض من تنبؤات ويليام جود، هناك أنواع عديدة ومختلفة للأسرة بخلاف الأسرة النووية. ومن الواضح أن تحديث الدولة كان تأثير قوي على أيديولوجية وسلوك تكوين الأسرة السنغافورية كما يتضح من معدل الخصوبة المنخفض للغاية في البلاد وتأخر الزواج ومعدلات الزواج المنخفضة. ومع ذلك، فقد نجحت السياسات في الحفاظ على معدلات منخفضة في الطلاق والرفقة المحرمة والإنجاب خارج نطاق العلاقة الزوجية كما سمحت بالمهاجرين الجدد للحفاظ على حيوية قوة العمل وإرساء مجتمع متنوع ومتكامل. إن تجربة سنغافورة لا تتناسب تماماً مع النظريات السائدة للتغيرات الأسرية العالمية المذكورة في بداية هذا المقال، بل تشكل نموذجاً فريداً يخصصها وحدها.

أصبحت سياسات سنغافورة بمرور الوقت سياسات شاملة تهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة بين السكان ودعم الفئات الضعيفة كالأسر ذات الدخل المنخفض والنساء والمسنين. تتمثل مبادئ السياسة الرئيسية في التعددية الثقافية والتكامل والاندماج والقضاء على التفرقة العنصرية. وتهدف السياسات إلى توفير الفرص ليتمكن البشر من النجاح بغض النظر عن الخلفية، مع دعم كبار السن وإرساء دعائم مجتمع متضامن يربى أفراد، علاوة على زيادة الدعم للأسر الشابة لزيادة الترغيب في إنجاب الأطفال. علاوة على ذلك، زاد في الآونة الأخيرة التركيز على بناء رأس المال البشري من أجل تعزيز المهارات والتدريب والتعلم مدى الحياة لجميع الأعمار. وفي هذا الصدد، تشمل السياسات البارزة زيادة الدعم للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وخاصة بالنسبة للأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض وتأخير سن التقاعد لتمكين كبار السن من البقاء في سوق العمل لأطول فترة ممكنة. وكما يتضح، فإن العديد من تلك السياسات تتناغم مع أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك الحد من الفقر وتمكين المرأة وبناء مدن ومجتمعات مستدامة ورفع جودة التعليم والحد من أوجه عدم المساواة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتحسين صحة ورفاهية السكان. وآمل أن يوفر نموذج سنغافورة التنموي بعض الدروس المفيدة لبلدان أخرى.

ذلك الحين ظلت مستقرة إلى حد ما عند حوالي 7% من إجمالي الأسر المقيمة في سنغافورة، بيد أن هذه النسبة لا تشمل الأسر التي يقيم فيها العائل الأعزب مع والديه حيث أن تلك الأسر تحسب على أنها أسرة مكونة من ثلاثة أجيال. ومع ذلك، ارتفعت مع مرور الوقت نسبة الأسر ذات العائل الأعزب المطلقة أو المنفصلة من حوالي 39% في عام 2000 إلى 47% في عام 2014، في حين أن نسبة الأسر ذات العائل الأعزب سواء الأرملة أو الذي لم يسبق له الزواج قط تراجعت من 61% إلى 53% (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية، 2015).

الانتشار المتزايد لعيش الأشخاص بمفردهم

كنتيجة للزواج المتأخر وزيادة العزوبة وانخفاض الخصوبة وتزايد عدم الإنجاب والشيخوخة، يجد العديد من السكان في سنغافورة أنفسهم يعيشون وحدهم. فقد ارتفعت نسبة الأسر المعيشية المكونة من شخص واحد من 5.2% عام 1990 إلى 11.9% عام 2015. ومن بين جميع الأسر التي يكون فيها رب الأسرة شخصاً مسناً (يبلغ من العمر 65 سنة فما فوق)، كانت نسبة الأسر التي تتألف من شخص واحد فقط 9.4% عام 1990. وتضاعف هذا المعدل إلى 18.6% عام 2015. ويزيد عدد النساء المسنات الاتي يعشن بمفردهن عن الرجال الذين يعيشون بمفردهم، ويرجع السبب في ذلك إلى الترمول. ومن بين الأسر التي يقل عمر رب الأسرة فيها عن 35 عاماً، تراوحت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد بين 7 إلى 9% في عام 1990. وكانت هذه الأسر تضم في الغالب الأسر التي ظل فيها رب الأسرة بلا زواج. ولا يوجد سبب واضح لحدوث ذروة مفاجئة في مثل هذه الأسر عام 2010. فبين عامي 2000 و2015، زادت نسبة الأسر المكونة من شخص واحد بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين 55 سنة وما فوق. وفي عام 2000، كان حوالي 19% من الذين يعيشون بمفردهم تتراوح أعمارهم بين 65 عاماً وما فوق، و 14% ممن تتراوح أعمارهم بين 55 و 64 عاماً، و 67% دون سن 55 عاماً. وفي عام 2015، كان حوالي 28% ممن يعيشون بمفردهم في سن 65 عاماً أو أكبر، و 26% من ثاني أكبر فئة عمرية، و 56% دون سن 55 عاماً. وقد كان هناك انخفاض كبير في نسبة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً بين الأسر المكونة من شخص واحد بين عامي 2010 و2015، لكن لم نتوصل لفهم أسباب هذا الانخفاض بشكل كامل. قد يكون ذلك مرتبطاً بالكبح الكبير لأعداد المهاجرين الذين يرجح أن يكونوا في سن الشباب أو قد يرجع ذلك لوجود مشكلة محتملة في بيانات المسح. في عام 2014، كانت نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً أكثر من نصف الأسر التي تتألف من شخص واحد (وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية 2015). لا تتوفر إحصاءات حسب العرق لهذا النوع من الأسر. وتشير الأبحاث إلى أن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زيادة نسبة الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم تشمل الاتجاه المتزايد للشيخوخة وزيادة معدلات العزوبة والطلاق، علاوة على الهجرة (يونج وتشيونج 2015). وبالتالي يمكننا التوقع بأن تستمر الأسر المكونة من شخص واحد في النمو في سنغافورة.

المراجع

- تشوا بينغ هوات: الأيديولوجية الشيوعية والديمقراطية في سنغافورة. لندن ونيويورك: روتليدج، 1995.
- ويليام جود 1963: الثورة العالمية وأنماط الأسرة. نيويورك: الصحافة الحرة. هيل ومايكل وليان كوين في: سياسة بناء الأمة والمواطنة في سنغافورة. لندن ونيويورك: روتليدج، 1995.
- هيرشمان (1983): إعادة النظر في البوتقة الأمريكية. الاستعراض السنوي لعلم الاجتماع 397-423.
- جونز جي، وستراوغان بي تي وتشان أيه (2009). الخصوبة المنخفضة للغاية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الاتجاهات والأسباب والمشاكل. لندن ونيويورك: روتليدج.
- جونز جي وزهانج واي وتاي بي زي (2012) فهم المستويات المرتفعة للعزوبة في سنغافورة. مجلة الدراسات الأسرية المقارنة 43 (5)، 731-750.
- كوي سي وحسن آر (1976): بعض ملاحظات الزواج المختلط بين الأعراق في سنغافورة. مجلة الزواج والأسرة، 549-559.
- لي وسي إف وبوتفين آراتش وفيرديك ام جي (1974): الزواج المختلط بين الأعراق كدليل على الاندماج الاجتماعي: حالة سنغافورة. القوى الاجتماعية، 53 (1)، 119-112.
- لي كيه واي (1982). خطاب رئيس الوزراء لي كوان يو في حفل استقبال السنة الصينية الجديدة يوم الأحد، 7 فبراير 1982، في إستانا.
- لي اس ام (1988). الزواج المختلط والعلاقات العرقية في سنغافورة. مجلة الزواج والأسرة، 255-265.
- ليستاخي 2010: القصة الكاشفة للتحويل الديمغرافي الثاني. مراجعة السكان والتنمية، 211-251.
- ليم واري تي وزينج اتش ويانج كيوكوك ايه اروتشيا كيه اس وليم ديليو واي (2013) متوسط العمر المتوقع العرقي والجنساني لسكان سنغافورة 1965 إلى 2009 - تقارب أم متباين؟ مجلة الصحة العامة 13 (1)، 1012. doi: 10.1186/1471-2458-13-1012
- وزارة تنمية المجتمع (1994): قيم الأسرة السنغافورية. مكتبة سنغافورة الوطنية: وزارة تنمية المجتمع في سنغافورة
- وزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة (2005): المسح الوطني لكبار السن. <https://www.msf.gov.sg/publications/Pages/National-Survey-on-Senior-Citizens-in-Singapore-2005.aspx>
- وزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة والمجلس القومي للأسرة (2006): حالة الأسرة في سنغافورة. <https://www.msf.gov.sg/research-and-data/Research-and-Statistics/Pages/State-of-the-Family-Reports.aspx>
- وزارة التنمية الاجتماعية والأسرية (2015): العائلات والأسر المعيشية في سنغافورة 2000-2014. الورقة الثانية من سلسلة الإحصاءات. <https://www.msf.gov.sg/research-and-data/Research-and-Statistics/Pages/Families-and-Households-in-2014-Singapore-2000.aspx>
- المجلس القومي للأسرة ووزارة تنمية المجتمع والشباب والرياضة (2009): تقرير حالة الأسرة 2009. <https://www.msf.gov.sg/research-and-data/Research-and-Statistics/Pages/State-of-the-Family-Reports.aspx>
- الأمانة الوطنية للسكان (2009): الزيجات بين المواطنين السنغافوريين وغير المواطنين، 1998-2008. <http://www.nptd.gov.sg/portals/0/news/Marriagesbetweencitizensandnon-citizens,1998-2008.pdf>
- كيوان زي وليتشتردي تي (2007): الحدود الاجتماعية والاندماج الزوجي: تفسير الاتجاهات في الزواج المختلط العنصري والإثني. المجلة الاجتماعية الأمريكية 72 (1)، 68-94. <http://www.jstor.org/stable/25472448>
- سجل المواليد والوفيات (2015). تقرير عن تسجيل المواليد والوفيات 2014. <https://www.ica.gov.sg/cms/files/2014/20Annual/20RBD/20Report.pdf>
- سواس اتش (2012): سكان سنغافورة: معهد دراسات جنوب شرق آسيا. شانتاكومارجي (1995). الشيخوخة والسياسة الاجتماعية في سنغافورة. الشيخوخة الدولية 22 (2): 49-54.

- جهاز الإحصاء بسنغافورة (2015): إحصاءات حالات الزواج والطلاق، السنة المرجعية 2014.
http://www.singstat.gov.sg/docs/default-source/default-documentlibrary/publications/publications_and_papers/marriages_and_divorces/smd2014.pdf
- جهاز الإحصاء بسنغافورة (2016). المؤشرات الديمغرافية الرئيسية 1970-2015. اتجاهات السكان 2015 متاح على الإنترنت على:
https://www.singstat.gov.sg/docs/default-source/default-document-library/publications/publications_and_papers/population_and_population_structure/population2015.pdf.
(15 يناير 2016)
- جهاز الإحصاء بسنغافورة (2016). ملخص السكان 2016.
<http://www.fas.nus.edu.sg/cfpr/research/images/population-in-brief-2016.pdf>
- جهاز الإحصاء بسنغافورة (2017). ملخص السكان 2017.
<https://www.strategygroup.gov.sg/docs/default-source/default-document-library/population-in-brief-2017.pdf>
- ستريت تايمز (6 يناير 1991). القيم المشتركة يجب أن تساعدنا في تطوير هوية سنغافورية ص. 16. NewspaperSG.
- ترموجي عبد الله 1994: الحفاظ على الروابط الأسرية والقيم العائلية. حوار على مأدبة غداء عن "القيم العائلية" في جمعية الأمم المتحدة في سنغافورة، 22 يوليو 1994. متاحة على الإنترنت على: <http://www.gov.sg/mita/speech/speeches/v18n4015.htm>.
- ثورنتون (2001). النموذج التنموي وقراءة التاريخ وتغيير الأسرة والديموغرافيا ، 38 (4) ، 449-465.
- ثورنتون ايه وبينستوك جي ويونت كيه ام وعباسي شافزي وإم جيه وجيميري (2012). التغير الدولي للخصوبة: بيانات جديدة ورؤى من إطار المثالية التنموية: الديموغرافيا ، 49 (2) ، 677-698.
- ياب ام تي (2015): الهجرة والاندماج في سنغافورة: الاتجاهات والأساس المنطقي والاستجابة للسياسات. وام تي ياب وجي كوه ودي سون، الهجرة والاندماج في سنغافورة: السياسات والممارسات، لندن ونيويورك: روتليدج.
- يوه بي اي (2007): الهجرة والتنوع الاجتماعي في سنغافورة. منظورات سنغافورة ، 47-56.
- يونغ ، ودبليو جيه ، وتشونغ (2015): الانعزال: الأسرة المكونة من شخص واحد في آسيا. مقدمة لمجموعة خاصة في البحوث الديموغرافية 32: 1099-1112.
- يونغ ، ودبليو جيه ، وهواس (2018): التغيرات الأسرية والسكانية في سنغافورة: حالة فريدة من نوعها في تغير الأسرة العالمي. روتليدج: لندن ونيويورك.
- يون اتش ايه ويون كيه ايه (2004): الأيديولوجية وتغيير الترتيبات الأسرية في سنغافورة. مجلة الدراسات الأسرية المقارنة ، 35 (3) ، 375-392. دوى: 10.2307 / 41603945

حوار العدد



مع سعادة السيد صلاح بن غانم العلي وزير الثقافة والرياضة في دولة قطر

في المجتمع، اكتشاف وصقل ورعاية ودعم المواهب الشبابية ثقافياً وعلمياً بالإضافة إلى تنظيم المشاركة الشبابية في مختلف الفعاليات المتعلقة بالشباب من مهرجانات ومؤتمرات ومعارض وخلافه، أما القسم الثالث الذي تم استحداثه أيضاً وهو قسم تنظيم وتطوير العمل الشبابي ويتولى مسؤولية ضبط تأسيس المؤسسات الشبابية وفق المعايير المحددة من الوزارة ومنحها التراخيص اللازمة، جمع وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بالشباب بالإضافة إلى اقتراح السياسات واعداد الخطة العامة لتطوير العمل الشبابي في الدولة.



2. **الجهة المخولة بوضع استراتيجية متكاملة خاصة بالشباب هي وزارة الثقافة والرياضة، فهل تسعون لوضع مثل هذه الاستراتيجية، أم أنكم ترون بأن الاستراتيجية العامة للوزارة كافية لكونها تتضمن قضايا الشباب؟**

مع الزيادة الواضحة في المؤسسات والهيئات العاملة في المجال الشبابي أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً إلى سياسة وطنية للشباب تشكل إطاراً وطنياً متوافقاً عليه ويشارك في وضعه الشباب يتم من خلاله تحديد التوجهات العامة للنهوض بالشباب وتمكينه من أداء دوره في البناء والتنمية

على صعيد الاستراتيجيات، يشكل الاهتمام بالشباب أحد المحاور الثلاثة التي تبني عليها استراتيجية وزارة الثقافة والرياضة والمُسندة إلى استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018 – 2022 حيث تعمل الاستراتيجية على تمكين الشباب لتعزيز فاعلية دورهم في المجتمع وإعداد جيل تكون المبادرة جزءاً من تكوينه والمشاركة الإيجابية والسعي نحو التميز والإبداع جزءاً من صفاته الشخصية، من أهم أهداف الاستراتيجية إعداد السياسة الوطنية للشباب، تطوير المهارات الحياتية للشباب وبناء قدراتهم عملاً على تمكينهم من

1. **لكون الشباب عماد الحاضر وقوة المستقبل والركيزة الأساسية في تقدّم وبناء كل مجتمع، حدد القرار الأميري لسنة 2016 مجموعة من الاختصاصات ذات الصلة بالشباب، فما هي هذه الاختصاصات؟**

تشكل رؤية قطر 2030 طموحات القيادة السياسية الرشيدة للدولة وتعتبر جسراً يصل الحاضر بالمستقبل وتهدف إلى بناء الإنسان القطري القادر على التعامل مع متطلبات عصره مع صونه لمنظومته القيمية التي يحافظ بها على حماية مجتمعه، ويتجلى اهتمام القيادة السياسية الحكيمة بالشباب باعتبارهم زخم التنمية والبناء في إيلاء مسؤولية النهوض بهم إلى وزارة الثقافة والرياضة كما جاء في القرار الأميري رقم 4 لسنة 2016 مبيناً اختصاصاتها في تنمية قدرات الشباب، وإبراز دورهم في بناء وتطوير البلاد، ورعاية الموهوبين والمتفوقين منهم والعمل على تطوير مهاراتهم بالإضافة إلى الإشراف العام على الجهات المعنية برعاية الشباب في الدولة ودعمها ومتابعة أعمالها والتنسيق بينها، وإصدار التراخيص لها ووضع شروط ومعايير إنشاء الأندية والمراكز واللجان والجمعيات الخاصة بالشباب.

وتُعرف وزارة الثقافة والرياضة الشباب بمن هم في المرحلة العمرية 15 إلى 40 عاماً ويتفق هذا التعريف مع تعريف الأمم المتحدة في بداية مرحلة الشباب في سن 15 سنة إذ أنها السنة التي تشهد البداية الفعلية للتطور نحو المسؤولية الفردية والمجتمعية للإنسان مع بداية المرحلة الدراسية الثانوية لكن يمتد تعريف الوزارة إلى سن 40 باعتبارها تشكل مرحلة الانتقال الحقيقي للنضج وبلوغ الإنسان أشده وتحمل المسؤولية كما ورد في القرآن الكريم في سورة الإحراق في قوله تعالى " " حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ (15) " صدق الله العظيم

وعملاً على تفعيل اختصاصاتها المتعلقة بالشباب أسست الوزارة ضمن هيكلها المؤسسي إدارة خاصة هي إدارة الشؤون الشبابية وتتألف من ثلاثة أقسام رئيسية هي قسم المراكز الشبابية ويمكن تلخيص اختصاصاته في دعم ورعاية المؤسسات الشبابية المختلفة والإشراف على الأنشطة المختلفة التي تقوم بها، واستحدثت الوزارة ولأول مرة في تاريخ العمل الشبابي في الدولة قسماً يعنى بتنمية وتمكين الشباب الذي يمكن تلخيص مهامه في العمل على توسيع المشاركة الشبابية

4. ماذا بشأن العمل التطوعي؟ هل لدى الوزارة برامج وخطط محددة لتشجيع الشباب على هذا النوع من العمل وتعزيز روح المشاركة المدنية والمجتمعية بينهم؟

تعمل الوزارة على تحفيز الشباب لاكتساب ثقافة العمل التطوعي من خلال الدورات التدريبية وورش العمل التفاعلية والمحاضرات النظرية الهادفة إلى ترسيخ ثقافة التطوع والمسؤولية المجتمعية من خلال تعزيز مشاركة الشباب في إدارة العمل العام وفتح المجال لهم لإطلاق مبادرات وتنظيم فعاليات مجتمعية تجعل من التطوع ثقافة وممارسة إجرائية. وفي هذا السياق صدر القرار الوزاري رقم 59 لسنة 2019 باعتماد النظام الأساسي لمركز قطر للعمل التطوعي كحاضنة للمبادرات الشبابية ذات الصبغة التطوعية للشباب من القطريين والمقيمين كما تعمل شبكة (تم) التطوعية كمنصة إلكترونية للعمل التطوعي وتأتي استجابة لجهود الدولة الرامية إلى توسيع المشاركة في العمل المجتمعي ونشر الوعي لدى الشباب بأهمية التطوع على مستوى الأفراد والمؤسسات وتجميع كافة الجهود التطوعية في بوتقة واحدة بأسلوب إداري علمي حديث إذ ستساهم شبكة تم في تأسيس قاعدة بيانات للمتطوعين وربط رواد العمل التطوعي كما تطمح إلى استنهاض قيم التكافل لدى النشء والشباب والعمل على تطوير قدراتهم للإسهام في خدمة المجتمع.



5. انطلاقاً من إيماننا بطاقات الشباب وقدراتهم الإبداعية، فهل لدى الوزارة برامج وخطط محددة لاكتشاف وصقل المواهب الشبابية ثقافياً وعلمياً، ورعايتها ودعمها بالتنسيق مع الجهات المختصة؟

تحرص الوزارة كل الحرص على وضع برامجها وخططها لاكتشاف وصقل المواهب الشابة من خلال مشاريع مترجمة في أنشطة واضحة المعالم بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية. وتشرف الوزارة على تنفيذ مشاريع قطاعية في استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022م، معنية باكتشاف وصقل المواهب من خلال مشروع تطوير قدرات الشباب، ونأمل من خلال تنفيذ هذه المشاريع خلال السنوات القادمة لتحقيق الأثر المراد والنتيجة المتوقعة على فئة الشباب.

التفاعل الواعي مع متطلبات العصر، وتعزيز مشاركة الشباب في الشأن العام بالإضافة إلى إشراكهم في إدارة شؤونهم بتأسيس لجنة استشارية للوزير لشؤون الشباب وتطمح الاستراتيجية لتطويرها إلى أن تشكل مساحة يتناول فيها الشباب قضاياهم وهمومهم وتطلعاتهم وطموحاتهم من خلال مشروع تأسيس مجلس شباب قطر ضمن استراتيجية الوزارة.



3. ما هي خطط الوزارة لمساعدة الشباب (كأفراد) على تأسيس مشاريع تنموية صغيرة؟ وهل هناك توجهات مستقبلية لتمكين الأندية الشبابية (كجماعة) من إقامة مثل هذه المشاريع الاستثمارية؟

تسعى الوزارة وتعمل فعلياً على احتضان المبادرات الشبابية وتشجيع رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم التنموية وإقامة المشاريع الاستثمارية حيث نفذت الوزارة خلال السنوات الماضية برنامج رواد العمل الشبابي على ثلاث دفعات وبلغ إجمالي المتخرجين 82 منهم عدد مقدر من الفتيات، وتمكن الخريجون من إبرام 18 عقد مع الوزارة والمراكز الشبابية والثقافية كما قام عدد منهم بتأسيس شركات تمكنت من إبرام 3 عقود لتقديم خدمات مختلفة.





6. من المهام الناجحة لأي مؤسسة تعنى بالشباب المساعدة على الانتقال إلى عالم العمل من خلال توفير موارد وخدمات في الإرشاد المهني، والتعلم الإلكتروني، والتوظيف، والتدريب الخاص بريادة المشاريع، فما هي الجهود التي تقوم بها وزارتكم في هذا المجال؟

تعمل الوزارة من خلال المراكز الشبابية العامة والمختصة على توفير بيئة حاضنة للتدريب والتعلم الخاص بريادة المشاريع وذلك عبر حث المراكز الشبابية على تبني هذه المشاريع ودعمها وذلك بتدريب المنتسبين على آليات التخطيط والتنفيذ المتصلة بريادة الأعمال. كما نظمت الوزارة ثلاثة دورات من برنامج رواد العمل الشبابي بالإضافة إلى العديد من ورش العمل والدورات التدريبية في هذا المجال.



- منتدى الشباب العربي الأوروبي – بودابست المجرنوفمبر 2019
- سفراء السلامة على الطرقات للشباب – تونس ديسمبر 2019



9. كيفية قضاء أوقات الفراغ عند الشباب باتت قضية ملحة في وقتنا الحالي وتستوجب الاهتمام بها، فماذا فعلت وزارة الثقافة والرياضة في هذا الشأن؟ وما هي البرامج والخطط التي وضعتها الوزارة لمساعدة الشباب والشباب على قضاء أوقات فراغهم بصورة إيجابية؟

تعمل الوزارة من خلال مختلف أذرعها التنفيذية (المراكز الثقافية، الشبابية، الأندية الرياضية) على أن تكون حاضنة لهويات وإبداعات الشباب التي من شأنها أن تشغل أوقات فراغ حيث بلغ عدد المشاركين في الأنشطة التي نظمتها مراكز الشباب في سنة 2018 ما يزيد عن 32,000 شاب وفتاة من القطريين والمقيمين وبلغت نسبة المشاركين من القطريين 57% منهم 32% من الفتيات. وقد شارك العدد الأكبر من الشباب في خمسة أنشطة هي الأنشطة الثقافية والأنشطة التراثية المعززة للهوية والأنشطة العلمية والرياضية وأنشطة التصوير الضوئي والسينمائي والفيديو.



7. ما هي التوجهات الاستراتيجية لوزارة الثقافة والرياضة من أجل حماية الشباب من الانحراف وأفات الإرهاب والتوجهات المتطرفة؟

من حسن الطالع أن الشباب في قطريتحلون بالوعي الذي مكثهم من عدم الدخول في مزالق التطرف حيث اشارت دراسة استطلاعية أجرتها الوزارة حول مشاركة الشباب في الحياة العامة الى تعامل الشباب بمستوى عالٍ من اليقظة مع منصات التواصل الاجتماعي التي أصبحت ميدانا خصبا لنشر الفكر الهدام بالإضافة الى ذلك تعمل الوزارة من خلال برنامجها لتعزيز الهوية الوطنية الهادف الى نشر منظومة قيمية تعمل على صون مقومات الهوية الوطنية لدى كل فئات المجتمع وخصوصا النشء والشباب وتحفيزهم على البذل والعطاء في سبيل الوطن في ظل التحديات التي تطرحها الظروف الراهنة.

8. ما الجهود التي قامت بها وزارتك في مجال تنظيم إشراك الشباب في المؤتمرات والدورات والمسابقات والمسكرات والرحلات والمهرجانات المحلية والعربية والدولية؟

في إطار تمكين الشباب القطري تحرص وزارة الثقافة والرياضة على إشراك الشباب في تنظيم الفعاليات الشبابية والثقافية والرياضية. حيث تحرص على التنسيق مع عدد من الشركاء على حضور الشباب في الدورات التدريبية والمسابقات الفكرية والثقافية التي تنظمها. كما تعمل الوزارة على تجميع قاعدة البيانات بأسماء الشباب المتميزين لتمثيل دولة قطر في مختلف الفعاليات الخليجية والعربية والدولية وفي ظل تفعيل الاتفاقيات الدولية ومذكرات التفاهم التي تربط دولة قطر بالدول الشقيقة والصديقة بالإضافة الى الحرص على تمثيل الدولة في المنظمات الدولية وما تنظمه من فعاليات شبابية.

اذ شاركت دولة قطر على امتداد سنة 2019 على سبيل المثال في:

- فعالية الشباب العربي والتواصل الاجتماعي – لبنان أبريل 2019
- فعالية التمثيل في منتدى الشباب الثامن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمم المتحدة – نيويورك أبريل 2019
- منتدى الشرق الشبابي – ماليزيا مايو 2019
- برنامج المسابقة الدولية السابعة للأطفال والشباب – باكوا اذربيجان يونيو 2019
- برنامج القيادات الشبابية – عمان الأردن يوليو 2019
- مشاركة الوفد الشبابي القطري في اللقاء الدولي للشباب – المغرب أغسطس 2019
- منتدى الشباب العرب الدولي 38 – الأردن أغسطس 2019
- معسكر العمل الشبابي الخليجي المشترك – الأردن سبتمبر 2019
- المنتدى العلمي للفنون والاعلام واتجاهات المستقبل – الكويت أكتوبر 2019

الحياتية وقدراتهم القيادية وتشجيعهم على الابتكار وشحن الدافعية لديهم وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام. وفيما يتعلق بهدف ضمان تكافؤ الفرص بين الشباب من الجنسين فأنشأت مراكز مستقلة للفتيات ووفرت فرص متساوية للجنسين في عضوية اللجان والوفود الشبابية بحيث أصبح التمييز للكفاءة لا للجنس، وتبلغ نسبة الفتيات في عضوية اللجنة الاستشارية للوزير 50% كما نتج عن تشجيع الوزارة لارتياح الفتيات المراكز الشبابية والمشاركة في أنشطتها المختلفة أن بلغ عدد المشاركات من الفتيات 26,602 بما يعادل نسبة 45% من إجمالي المشاركين في الأنشطة الشبابية في المراكز، كما شارك عدد من الفتيات في دورات رواد العمل الشبابي الهادفة إلى تطوير قدرات الشباب في مهارات ريادة الأعمال والقيادة.



10. من بين المحاور الرئيسية للسياسة السكانية لدولة قطر محور "التعليم والتدريب والشباب" الذي يهدف إلى تعزيز فرص التعليم والتدريب للشباب، وتعميم الإرشاد الأكاديمي والمهني في صفوفهم، وضمان مشاركتهم المجتمعية... الخ، والذي يتقاطع مع العديد من برامج وزارتك، فكيف تتصورون إمكانية تعزيز وترسيخ أواصر التعاون بينكم وبين اللجنة الدائمة للسكان في هذا المجال (محور التعليم والتدريب والشباب)

تسعى الوزارة إلى تعزيز وترسيخ أواصر التعاون مع اللجنة الدائمة للسكان إذ تضطلع ببعض الأدوار في تنفيذ السياسة السكانية لدولة قطر حيث تقوم بدور مشارك في تحقيق الهدف الأول من المحاور الأول (السكان والقوى العاملة) حيث قامت بالتعاون مع وزارة التعليم والتعليم العالي بمراجعة المناهج لمختلف المراحل التعليمية عملاً على تأكيد اتساقها مع مقومات وقيم الهوية الوطنية، وعلى صعيد المحور الثالث المعني بالتعليم والتدريب والشباب تتولى الوزارة المسؤولية الرئيسية في تحقيق الهدف الرابع "ضمان مشاركة الشباب" حيث تم اعتماد مشروع "تنمية المهارات الحياتية لدى الشباب" كمشروع مشترك مع مركز نماء ضمن مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 حيث يساعد المشروع على تمكين الشباب للقيام بدور فاعل في المجتمع من خلال رفع مهاراتهم

ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر

4 - 5 نوفمبر 2019 ، فندق ريتز كارلتون- الدوحة، قطر



[/https://unstats.un.org/bigdata](https://unstats.un.org/bigdata)

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات والبنك الدولي. أما على الصعيد الإقليمي فقد شارك كل من المعهد العربي للتخطيط والمركز الإحصائي للبلدان الإسلامية والمركز الإحصائي الخليجي والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

وعلى الصعيد الوطني شاركت في الورشة عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية ومراكز البحوث كالمعهد الدولي للأسرة ومعهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية ومعهد قطر لبحوث الحوسبة وشركة مايكروسوفت وعدد من منظمات المجتمع المدني. وقد بلغ إجمالي عدد تلك الوزارات والمؤسسات (48) مثلها 166 مشاركاً.

نظم جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر ورشة عمل حول تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر في الفترة 4-5 نوفمبر 2019. وقد شارك في أعمالها إلى جانب الخبراء والمتخصصين وقادة العمل الإحصائي بالدولة، ممثلون عن منظمات ومراكز بحثية دولية وإقليمية ومحلية، بلغ عددهم (189) مشاركاً يمثلون 73 جهة منها 25 منظمة دولية وإقليمية ومكاتب الإحصاء الوطنية ببعض الدول العربية الشقيقة بغية الاطلاع على تجربة دولة قطر في مجال تحديث نظامها الإحصائي، والاستفادة من خبراتها. وشاركت في الورشة عدد من منظمات الأمم المتحدة من قبيل شعبة الإحصاء في الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي



الأهداف والنتائج المتوقعة:

هدفت ورشة العمل إلى المضي قدماً في مشروعها الواعد والتحول في النظام الإحصائي الوطني بالشراكة مع الجهات الوطنية والدولية، وبصورة خاصة على ما يلي:

- تبادل المعلومات والخبرات فيما يتعلق بتحديث نظم الإحصاءات الرسمية.
- تحديد المجالات ذات الأولوية في عملية تحديث النظام الإحصائي الوطني.
- تقديم منهجيات وأساليب حديثة تسهم في الارتقاء بالعملية الإحصائية كاستخدام علوم البيانات، والابتكار والذكاء الاصطناعي في الإحصاءات الرسمية.
- المخرجات المتوقعة من ورشة العمل:
- زيادة الوعي بأهمية تحديث الإحصاءات الرسمية، لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030.
- التشارك الفعال بالمعارف والممارسات الفضلى والتكنولوجيات الحديثة في مجال الإحصاءات الرسمية.
- تحديد مصادر جديدة للبيانات يمكن استخدامها في الإحصاءات الرسمية.
- التعرف على جوانب الابتكار في الإحصاءات الرسمية.
- إصدار إعلان الدوحة بشأن تحديث النظام الإحصائي الرسمي في دولة قطر.

وقد أكد سعادة الدكتور صالح بن محمد النائب، رئيس جهاز التخطيط والإحصاء، في مستهل كلمته في افتتاح ورشة العمل على أهمية الأهداف والمخرجات التي يسعى الجهاز لتحقيقها من خلال هذه الورشة التي تأتي في ظل حاجة الدولة إلى إحداث تغييرات جوهرية في

نظامها الإحصائي بغية جمع ونشر بيانات ومؤشرات منسقة وموثوقة عالية الجودة يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب، مشيراً إلى أن الورشة تأتي كذلك استكمالاً لجهود الجهاز الرامية إلى تنفيذ المشروع الخاص بأجندة التحول في الإحصاءات الرسمية الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة عام 2016، والذي تم فيه اختيار دولة قطر كدولة رائدة في هذا المجال.

كما أشار سعادته إلى أن هذه الفعالية جاءت استجابة لدعوات الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة، ومنها إعلان المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي اعتمد في سبتمبر الماضي، حيث تم التأكيد على الاستثمار في البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة 2030 والتشجيع على التعاون الدولي في المجال الإحصائي.

وأوضح الدكتور النائب أن الورشة تمثل استمراراً للحوار الذي بدأ في الدوحة قبل عامين بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لتحديد أولويات التحول في النظام الإحصائي الوطني بغية اتخاذ خطوات عملية نحو هيكلة جديدة لنظام الإحصاء المحلي مع الاستفادة من التطورات التكنولوجية المتسارعة والتطور المهني على الصعيد الإحصائي.

ولفت سعادته إلى أن عملية تحديث النظام الإحصائي تشمل النهوض بالمنهجيات والأدوات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بغية تمكينها من إنتاج بيانات عالية الجودة لسد الثغرات في قواعد البيانات لدعم سياسات التنمية المستدامة وغيرها، إلى جانب بناء القدرات البشرية وتوظيف التكنولوجيا المعاصرة في العملية الإحصائية، واستخدام التقنيات المتقدمة، وإعداد معايير ومبادئ توجيهية، والابتكار في التكنولوجيا والأساليب والوسائل التقنية المتعلقة بعمليات الإنتاج الإحصائي.

وأكد على أهمية بناء شراكات فاعلة مع الجهات المعنية لتحقيق



1. نطاق تحديث الإحصائيات الرسمية في دولة قطر للفترة 2016-2030
 2. تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030
 3. مصادر البيانات غير التقليدية بشأن الإحصاءات الرسمية
 4. الابتكارات في الإحصاءات الرسمية
 5. المنهجية وجمع البيانات
 6. اعتماد إعلان الدوحة بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030
- وختاماً، تم اعتماد إعلان الدوحة من قبل المشاركين في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أهداف التنمية المستدامة، والمعقودة في الدوحة - قطر، خلال الفترة 4 - 5 نوفمبر 2019.

التقدم المنشود في تحديث النظام الإحصائي، وتمكينه من إنتاج البيانات اللازمة وتنظيمها واستخدامها في اتخاذ القرارات، ورصد التقدم في عمليات التنمية، وتقييم أثارها المجتمعية، والوقوف على المراكز التي تحتلها الدولة في الأدلة والمؤشرات المنشورة على الصعيدين الإقليمي والدولي وتحسين الأداء. وأخيراً أعرب سعادته عن أمله في أن تسهم الورشة في تحديث النظام الإحصائي الوطني لدى كافة المعنيين والشركاء بغية دعم تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2018-2022 والسياسة السكانية للفترة ذاتها، وأهداف التنمية المستدامة وصولاً إلى تحقيق رؤية قطر الوطنية 2030.

وقد شمل برنامج عمل الورشة ست جلسات هي كالتالي:



إعلان الدوحة

بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أجندة التنمية المستدامة 2030

وإذ نسلط الضوء على خطة عمل كيب تاون CTGAP التي تدعو المجتمع الإحصائي العالمي إلى اتخاذ إجراءات بشأن المجال الاستراتيجي لتحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، مع التركيز على تحديث الإطار الحوكمي والمؤسسي بشأن تطبيق المعايير الإحصائية، وهيكل البيانات الجديدة لمشاركة البيانات وتبادلها وتكاملها، وتسهيل استخدام التكنولوجيا الجديدة، ومصادر البيانات الجديدة في عمليات الإنتاج الإحصائي.

وإذ نشير إلى تقرير فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمم العام بشأن ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، عالم له أهمية: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة، والمبادئ الأساسية لثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة⁵.

وإذ نشير إلى ما جاء في إعلان المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي أُعْتُمدَ في الفترة 24-25 أيلول/سبتمبر 2019، بعنوان التأهب لعقد من العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة.

وإذ نقر بالدور الحاسم للإحصاءات الرسمية عالية الجودة في اتخاذ قرارات مستنيرة، ومراعاة إعداد النظام الإحصائي في بلد معين.

وإذ نضع في الاعتبار ضرورة بذل جهود واستثمارات إضافية للحفاظ على البنية الأساسية اللازمة لإنتاج الإحصاءات ومؤشرات التنمية المستدامة⁶.

وإذ ندعو الحكومات الوطنية لدعم النظم الإحصائية الوطنية نظراً لدورها التنسيقي الرئيسي في قياس أهداف التنمية المستدامة ورصدها.

فإننا نعلن التزام النظم الإحصائية الوطنية بالإسهام بخبراتها لقياس أهداف التنمية المستدامة بطريقة مهنية ومستقلة وحيادية.

تم اعتماد إعلان الدوحة من قبل المشاركين في ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية لدعم أهداف التنمية المستدامة، والمعقودة في الدوحة - قطر، خلال الفترة 4-5 نوفمبر 2019.

نحن رؤساء المجالس الإحصائية الوطنية، والإحصائيون الرئيسيون، ونوابهم، وممثلو الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والجامعات، ومراكز البحوث، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية،

إذ نشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية¹، ودور الإحصاءات الرسمية كمكون لا غنى عنه في نظام المعلومات لدى المجتمعات الديمقراطية.

وإذ نشير إلى اعتماد خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة² (CTGAP) من قبل اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المنعقدة في مارس 2017 لدعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030³، التي تتطلب جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية غير مسبقة من البيانات والإحصاءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، من قبل الجهات المعنية المتعددة.

وإذ نشير إلى إعلان الدوحة بشأن ثورة البيانات في المنطقة العربية⁴، الذي أكد في عام 2016 على أن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تتطلب تغييراً وتحولاً جوهريين في النظم الإحصائية الوطنية من أجل إنتاج البيانات الكمية والنوعية اللازمة لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، مع العلم بأن نظام البيانات الإيكولوجي يتطور بشكل سريع، مما يؤدي لظهور مطالب جديدة، وموردي بيانات جدد، ومصادر بيانات مستحدثة.

وإذ نذكر بالإعلان الثاني لمنتدى البيانات العالمي للأمم المتحدة بشأن قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي تم اعتماده في 19-24 أكتوبر 2018.

(1) قرار الجمعية العامة رقم 261/68

(2) أنظر <https://unstats.un.org/sdgs/hlg/cape-town-global-action-plan>

(3) أنظر <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

(4) أنظر <https://unstats.un.org/unsd/statcom/48th-session/documents/RD-DOHA-Declaration-09112016-E.pdf>

(5) أنظر <http://www.undatarevolution.org/wp-content/uploads/2014-A-World-That-Counts.pdf/11>

(6) أنظر <https://unstats.un.org/unsd/statcom/50th-session/documents/Report-on-the-50th-session-of-the-statistical-commission-E.pdf>

ونلتزم بما يلي:

1. المساهمة بفاعلية في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 من خلال قياس مجموعة مركزة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة محدودة العدد، بناء على إطار منهجي، بالاعتماد على إحصاءات عالية الجودة.
 2. زيادة توافر الإحصاءات حول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مصنفة حسب الفئات الضعيفة، مع الالتزام بمبدأ عدم تخلف أحد عن الركب، مع التركيز على الإنسان لتحقيق مبدأ أهداف التنمية المستدامة التي تتمحور حول الإنسان.
 3. تيسير زيادة تبادل البيانات بين الجهات الحكومية والشركاء الآخرين.
 4. استخدام أفضل الوسائل لإنتاج هذه الإحصاءات بأكفى الطرق، وفي الوقت المناسب، مع ضمان جودة البيانات وحماية خصوصية المستجيبين، بما في ذلك استخدام المصادر الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، ومصادر البيانات البديلة، والاستشعار عن بعد، ووسائل التواصل الاجتماعي، و"البيانات الضخمة".
 5. استخدام منهجيات وتقنيات جديدة، وفي متناول الأيدي لتسريع عملية التعلم والشفافية والتكاثف من أجل الاستجابة بشكل أفضل لنظام البيانات الإيكولوجي سريع التغير، ومن أجل تنفيذ مبادرة "البيانات الآن" لسد الفجوة بشأن البيانات المتعلقة بالتنمية.
 6. زيادة استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية لتعزيز إمكانية الوصول إلى المناطق الصغيرة وفقاً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
 7. المشاركة بفاعلية مع منتجي البيانات ضمن النظام الإحصائي الرسمي، بالشراكة مع المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، وتقديم المشورة حول أساليب ضمان جودة البيانات التي يتم إنتاجها.
8. تنفيذ استراتيجيات تمويل مبتكرة وإجراءات منسقة بقيادة قُطرية للبيانات والإحصاءات من أجل سد الفجوة الحالية في التمويل، وتحقيق الأولويات الوطنية.
 9. توفير القيادة المناسبة لنشر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وإبلاغها، وتقديم المشورة في تفسير البيانات.
 10. تطوير القدرات الإحصائية في الدول لضمان الإبلاغ الجيد عن أهداف التنمية المستدامة.
 11. تطوير أشكال جديدة ومبتكرة لتنمية القدرات من أجل تحديث وتعزيز النظم الإحصائية الوطنية، نحو تنفيذ خطة عمل كيب تاون CTGAP.
- وللوفاء بهذه الالتزامات، علينا أن نقر بأهمية تبادل الخبرات، والتعلم المتبادل من خلال الآليات المعتمدة في المنطقة العربية من قبل الإسكوا، والمركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (GCC-STAT)، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة SESRIC)، والمعهد العربي للتخطيط، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية (AITRS). وإننا ندرك أهمية التعاون المثمر في متابعة أهداف التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وندرك أهمية عمل المنظمات الدولية والإقليمية بما لديها من خبرات فنية في قياس التنمية المستدامة، ووضع تدابير أوسع للتقدم. ونؤكد على أهمية التنسيق الفعال لرصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها على المستوى الإقليمي بين المنظمات الدولية (مثل الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واليونيسيف، والبنك الدولي، ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والقُطرية وغيرها من المنظمات ذات الصلة)، وبين المنظمات الدولية والنظم الإحصائية الوطنية. ونؤكد على أهمية التنسيق الفعال لتبادل المعلومات والممارسات الجيدة في تنفيذ دورة تعداد السكان والمساكن 2020.

نشاطات وفعاليات

إضافة إلى الاجتماعات الدورية، أنجزت اللجنة الدائمة للسكان ومكتبها الفني خلال عام 2019 عددا من التقارير، أهمها:

❖ تقرير حول "أهم إنجازات اللجنة الدائمة للسكان (أبريل 2018م - مارس 2019م) والمشاريع الرئيسية المزمع تنفيذها": تمت موافاة الأمانة العام لمجلس الوزراء بتقرير موجز عن الإنجازات التي حققها اللجنة الدائمة للسكان خلال الفترة من أبريل 2018 إلى مارس 2019 والمشاريع المزمع تنفيذها مستقبلا، لنشره في الكتاب الخاص بالإنجازات الداخلية للدولة الذي تصدره الأمانة العامة لمجلس الوزراء سنويا.

❖ التقرير النهائي حول تطبيق الحلول المقترحة لمعالجة الاختلال في التركيبة السكانية: عملا بقرار مجلس الوزراء تمت موافاة الأمانة العامة للمجلس بالتقرير الأول المتعلق بتطبيق الحلول المقترحة لمعالجة الاختلال في التركيبة السكانية في صورته النهائية، وذلك في ضوء توصيات اللجنة الدائمة للإشراف العام ومتابعة إنجازات استراتيجيات التنمية الوطنية.

❖ تقرير "حالة سكان قطر 2019": أنجز المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في نهاية شهر سبتمبر 2019 مسودة التقرير الوطني الموسوم بـ "حالة سكان قطر 2019"، والذي يرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل السياسة السكانية الثانية لدولة قطر (2017-2022) عبر مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تمّ اعتمادها كأدوات لتحديد نسب التنفيذ وتقييم كفاءة التدابير التي جرى الالتزام بها وقياس مدى بلوغ أهداف كل محور من محاورها والتغيير الذي يحدثه برنامج أو تدخل ما، والمعوقات التي تحول دون التطبيق الفعال للإجراءات المختلفة، والتوصيات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات، مما يتيح للقائمين على السياسة السكانية إعادة النظر في غايات وأهداف هذه السياسة أو في التدابير والإجراءات الهادفة لتنفيذها.

❖ إضافة إلى ما سبق، نظمت اللجنة الدائمة للسكان أو شاركت في عدد من الأنشطة والفعاليات المحلية والإقليمية والعربية والدولية، أهمها:

1. على المستوى المحلي

❖ المنتدى الذي نظمه معهد الدوحة الدولي للأسرة حول موضوع "رفاه الأسرة في قطر: الأدلة لدعم السياسات الأسرية"، وذلك يومي 26-27 فبراير 2019.



❖ دراسة بعنوان: "نتائج تنفيذ

السياسة السكانية (2017-

2022) المعتمدة: عملا

بمضمون كتاب رسمي وارد

من مدير مكتب معالي رئيس

مجلس الوزراء، أنجزت

اللجنة دراسة متكاملة

تتضمن نتائج المرحلة الأولى

(نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018)

من مراحل متابعة تنفيذ

السياسة السكانية، وبيانات

وجداول إحصائية محددة للفترة الزمنية الممتدة من 2014

إلى 2018 والصعوبات والمشكلات التي واجهت الجهات المعنية

بالتنفيذ وسبل معالجتها، إضافة إلى مرثيات وتوصيات جهاز

التخطيط والإحصاء في هذا الشأن.

❖ إصدار تقرير اللجنة السنوي 2018: وفقا لخطة الزمنية،

أنجز المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في نهاية شهر يناير

2019 التقرير السنوي 2018 الذي تم نشره مؤخرا، والذي

يوثق إنجازات اللجنة على مدار عام كامل في مجالات مختلفة،

أهمها: السياسة السكانية، واللقاءات والاجتماعات والدورات

التدريبية، والمشاركة في الفعاليات والنشاطات الداخلية

والخارجية ذات العلاقة بالسكان والتنمية، إضافة إلى ما تقوم

به اللجنة من جهود وما تنشره من مواد إعلامية تهدف إلى

التعريف بأعمالها والتوعية بالقضايا السكانية.

❖ التقرير الفني لدولة قطر، والخاص بمتابعة تنفيذ الإطار العام

للاستراتيجية السكانية لدول مجلس التعاون الخليجي للأعوام

(2015 - 2016 - 2017): عملا بتوصية الاجتماع السابع

عشر للجنة السياسات السكانية بدول مجلس التعاون،

والذي انعقد يومي الأربعاء والخميس -10 11 مارس 2018

في الكويت، قام المكتب الفني بتعبئة استبيان متابعة تنفيذ

الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس للأعوام

(2015، 2016، 2017) ورفع تقريره الفني بهذا الخصوص إلى

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

وقد شكّل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي قرر اعتماده في مراكش - المغرب في 11/10 كانون الأول/ ديسمبر 2018 خطوة هامة في التعاون العالمي نحو إطار مشترك للتحديات والفرص في حوكمة الهجرة، وهو يعتبر ثمرة عملية حكومية دولية بقيادة الدول قائمة على المشاركة التي شملت ثلاث مراحل في المشاورات، التقييم، والمفاوضات الحكومية الدولية. وهي تعرب عن فهم مشترك للتحديات التي تواجه البلدان كما المهاجرين وعن التزام من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعمل على إطار تعاوني يتضمن 23 هدفا ومجموعة من الإجراءات المقترحة لتحقيقها.

ويقر الاتفاق العالمي للهجرة بالمسؤولية المشتركة إزاء احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وحمايتهم وتحقيقها وصون الأمن والرخاء في جميع المجتمعات المحلية، والتخفيف من اثر الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تدفع بالناس إلى الهجرة والحد من المخاطر وأوجهه الضعف التي يواجهونها في مراحل الهجرة.

وبناء على هذا الاتفاق وعلى الجهود المبذولة وتعزيز التنسيق الإقليمي نحو تنفيذه، وتحسين حوكمة الهجرة في المنطقة، نظمت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، وبالتعاون مع أعضاء مجموعة العمل حول الهجرة الدولية في المنطقة العربية هذا المؤتمر.

2. على المستوى الإقليمي

كما شارك المكتب الفني في الاجتماع الثامن عشر للجنة السياسات السكانية لدول مجلس التعاون العربية" الذي انعقد يومي 2 و3 أكتوبر 2019 في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، والذي ناقش عدة موضوعات، أهمها: مذكرة الأمانة العامة بشأن متابعة تنفيذ الإطار العام للاستراتيجية السكانية بدول المجلس، ومذكرة الأمانة العامة بشأن تقرير الواقع السكاني للأعوام (2015-2017).

3. على المستوى العربي

❖ ورشة عمل حول "تعزيز القدرات الإحصائية وأهداف التنمية المستدامة" التي انعقدت في عمان-الأردن خلال الفترة من 11/3/2019 إلى 16/3/2019 بدعوة من المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبالتنسيق والتعاون مع الإسكوا، والتي شارك فيها مجموعة من الخبراء الإحصائيين الفنيين في GIS ونظم المعلومات وممثلين عن أجهزة الإحصاء في المنطقة الإقليمية وخبراء من المنظمات الدولية.

❖ المشاركة في المداولات والنقاشات المستفيضة، والتي أدت

❖ "منتدى الدوحة للشباب الإسلامي" خلال الفترة من 7 إلى 11 يوليو 2019، وذلك في إطار فعاليات الدوحة عاصمة الشباب الإسلامي 2019، والذي أقامته وزارة الثقافة والرياضة بالتعاون مع منتدى شباب التعاون الإسلامي، الذراع الشبابية لمنظمة التعاون الإسلامي، وبإشراف وتنظيم مركز قطر للفعاليات الثقافية والتراثية

❖ الندوة الوطنية حول "حقوق كبار السن في دولة قطر" التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)، والتي انعقدت بتاريخ 2019/10/1 في الدوحة بمناسبة اليوم العالمي لكبار السن.

❖ المؤتمر الدولي الثاني للصحة السلوكية الذي نظمته جامعة قطر تحت عنوان "القضايا المعاصرة وإشكاليات الممارسة الميدانية" يومي 11 و12 نوفمبر 2019. والهدف من المؤتمر هو توفير منصة متعددة التخصصات للباحثين والممارسين في مجال الصحة السلوكية لتقديم ومناقشة أحدث النتائج والتطورات والتحديات والحلول المتعلقة بالصحة السلوكية، التي توصف بكونها مؤثر على التفاعل بين السلوك والمزاج والبيولوجيا والصحة الجسدية والنفسية والعاطفية.

❖ ورشة عمل حول "تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر" التي نظمها جهاز التخطيط والإحصاء خلال الفترة من 4-5 نوفمبر 2019 في فندق الريتز كارلتون. شارك المكتب الفني في أعمال ورشة العمل الإقليمية بشأن تحديث الإحصاءات الرسمية في دولة قطر التي نظمها جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر في الفترة 4-5 نوفمبر 2019. والتي جمعت الخبراء والمتخصصين وقادة العمل الإحصائي بالدولة وممثلين عن عدد من المنظمات والمراكز البحثية الدولية والإقليمية والمحلية، يمثلون 73 جهة منها 25 منظمة دولية وإقليمية ومكاتب الإحصاء الوطنية ببعض الدول العربية، بغية الاطلاع على تجربة دولة قطر في مجال تحديث نظامها الإحصائي، والاستفادة من خبراتها.



❖ شارك المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان في أعمال المؤتمر الإقليمي للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية: تنفيذ الاتفاق وأثره على السياسات في المنطقة العربية الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة 3-4 ديسمبر 2019، والذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية

بالشراكة مع إدارة الشباب والرياضة وصندوق الأمم المتحدة للسكان مسابقات فنية وثقافية بين الشباب من مختلف الدول العربية حول مجموعة من القضايا السكانية، تستهدف تمكين الشباب ورفع الوعي فيما يتعلق بالقضايا السكانية. مواضيع المسابقات كالتالي : التمييز ضد النساء، الزواج المبكر، تنظيم الأسرة، الصحة الإنجابية، بطالة الشباب.



4. على المستوى الدولي

❖ المشاركة في أعمال الدورة (52) للجنة السكان والتنمية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك، والتي انعقدت في نيويورك خلال الفترة 1-5 إبريل 2019 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، والتي كان موضوعها "استعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومساهمته في متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

إلى إنشاء "المجلس العربي للسكان والتنمية واعتماد نظامه الأساسي" بالقرار رقم (8452) بتاريخ 2019/9/10 الصادر عن الدورة العادية (152) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب، والقرار رقم (2250) بتاريخ 2019/9/5 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (104).

❖ كما شارك المكتب الفني ممثلاً في السيد يوسف مبارك الدوسري في الاجتماع الأول للجنة الخبراء الاستشارية للمجلس العربي للسكان والتنمية. وانعقد هذا الاجتماع بالقاهرة يوم 10 فبراير 2020 تنفيذاً للقرار الصادر عن الدورة العادية الأولى للمجلس العربي للسكان والتنمية بشأن نشاطات الأمانة العامة في ضوء الأولويات السكانية للمنطقة العربية، والذي نص على عقد الاجتماع الأول والثاني للمكتب التنفيذي للمجلس العربي للسكان والتنمية خلال العام 2020. وقد قام المجلس وفقاً لنظامه الأساسي الخاص بتشكيل المكتب التنفيذي الذي ينص على أن "يُشكل المكتب التنفيذي من ستة من أعضاء المجلس، كما قام المشاركون ببحث إمكانية الاستعانة بخبراء للمساهمة في وضع وصياغة استراتيجية إقليمية للسكان تسترشد بها الدول العربية بالتعاون مع المنظمات الشريكة بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان، وتشكيل فريق عمل مسؤول عن إعداد الاستراتيجية، وتحديد رئاسة الفريق.

كما بحث الاجتماع عقد أنشطة لتمكين الشباب وربطها بأجندة التنمية المستدامة، تحت مظلة المجلس العربي للسكان والتنمية

دراسات وأبحاث

منظمة الصحة العالمية: وفيات الأمهات في العالم من 2000 إلى 2017. (تقديرات منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومجموعة البنك الدولي وشعبة السكان بالأمم المتحدة)، نيويورك 2019

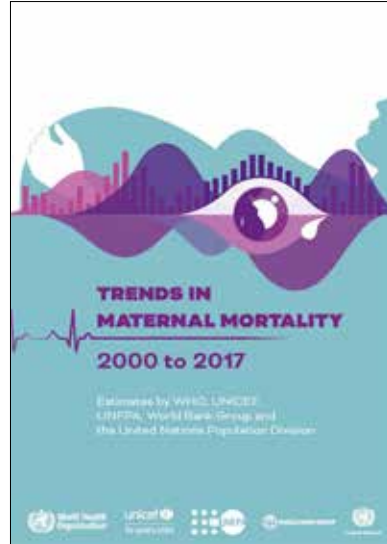
أما بالنسبة لتقديرات معدل وفيات الأمهات في أقل البلدان نمواً في العالم فيبدو أنها لا تزال مرتفعة، فهي تقدر بحوالي 415 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية وهي أعلى بكثير من 40 مرة مقارنة مع دول في أوروبا. وقد تم تسجيل أعلى معدلات وفيات الأمهات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لعام 2017 والتي تقدر بـ 542 إلى 649. وتوضح البيانات أن هناك أربعة مناطق فرعية (أستراليا ونيوزيلندا وآسيا الوسطى وشرق آسيا وغرب آسيا) ومنطقتان (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا وأمريكا الشمالية) بها معدلات وفيات منخفضة (معدل وفيات الأمهات أقل من 100 لكل 100 000 مولود حي). في حين استحوذت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا على حوالي 86% (254000) من الوفيات العالمية المقدرة لوفيات الأمهات في عام 2017، حيث شكلت أفريقيا جنوب الصحراء وحدها حوالي 66% (196000). في حين شكلت جنوب آسيا حوالي 20% (58000). بينما تمثل جنوب شرق آسيا، أكثر من 5% من وفيات الأمهات في العالم (16000).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. الأمن الغذائي في المنطقة العربية 2019



تواجه المنطقة العربية تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متزايدة تؤثر بشكل ملحوظ على الأمن الغذائي للسكان المتزايدة أعدادهم. كما تشهد المنطقة ارتفاعاً في معدل انتشار سوء التغذية والإفراط فيها

ونقص المغذيات المصنفة. ويلاحظ تزايد نقص التغذية في البلدان التي تعاني من الصراعات والبلدان أقل البلدان نمواً، كما تعتبر السمعة مصدر قلق كبير في دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب العربي ودول المشرق بصفة عامة، بينما ينتشر نقص المغذيات في جميع البلدان وبشكل خاص لدى النساء العربيات. وبالتالي فإن الأمن الغذائي والتغذية الجيدة يعتبران أولوية قصوى في الدول العربية كيفما كانت غنية أم فقيرة. ومن ثم فإن استراتيجيات الأمن الغذائي في المنطقة تركز على زيادة إنتاج الغذاء الذي تدعمه



صدر هذا التقرير عن مجموعة عمل تضم الوكالات المتخصصة في تقدير وفيات الأمهات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)،

وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، وشعبة السكان بالأمم المتحدة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – بتعاون خبراء تقنيين خارجيين ومشاورة البلدان عبر العالم خلال شهري مايو ويونيو 2019. ويعرض التقرير تقديرات عالمية وإقليمية قابلة للمقارنة دولياً تتعلق بوفيات الأمهات بين عامي 2000 و2017. وتهم البلدان والأقاليم أعضاء في منظمة الصحة العالمية مما يزيد عدد سكانها على 100000 نسمة. كما تحل التقديرات الجديدة محل التقديرات المنشورة سابقاً للسنوات التي تقع في نفس الفترة الزمنية، مع تعديلات في المنهجية وتوافر البيانات. وتشير التقديرات العالمية لعام 2017 إلى أن هناك 295000 حالة وفاة وهو ما يشكل نسبة أقل بـ 35% مقارنة مع عام 2000 حيث كانت تقدر بحوالي 451000 وفيات. أما المعدل السنوي للانخفاض في معدل وفيات الأمهات في العالم خلال الفترة 2000-2017 فقد كان 2.9%. كما يقدر خطر الوفيات النفاسية على مدى الحياة للفتاة البالغة من العمر 15 عاماً في عام 2017 بـ 1 من كل 190، وهو ما يقرب من نصف مستوى الخطر الذي تم تسجيله في عام 2000.

كما أن أسباب الأمومة في انخفاض عند قياس نسبة الإجمالية للوفيات بين النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة)، مقارنة مع أسباب الوفيات الأخرى، في حين يبدو أن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية على وفيات الأمهات في عام 2017 أقل وضوحاً مما كان عليه في السنوات السابقة. وتشكل وفيات الأمهات غير المباشرة المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية حالياً حوالي 1% من جميع وفيات الأمهات مقارنة بنسبة 2.5% في عام 2005، في ذروة الوباء.

وتشجيع الكيانات المحلية على إنتاج وتجارة وشراء الأغذية دولياً مثل الاستثمار في الأراضي الزراعية أو تأجيرها في بلدان أخرى.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق وأعدة في المنطقة العربية لعام 2030



للتكنولوجيا
والابتكار دور هام
في تحقيق التنمية
المستدامة الشاملة.
وقد أظهرت
الدراسات التي
تمت قبل صياغة
خطة التنمية
المستدامة لعام
2030 وبعد إقرارها
مدى مساهمة
العلوم والتكنولوجيا

والابتكار في التنمية. وما إن تبين مستوى التشعب والتعقيد في أهداف التنمية المستدامة حتى بات ينظر إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار كأداة حاسمة لتحقيق تلك الأهداف في إطار الثورة المعرفية وتسارع التقدم التكنولوجي. ويركز الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة على إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل والمستدام للجميع وتشجيع الابتكار. ويعتبر الابتكار عنصراً أساسياً في معظم الأهداف المعنية بالصحة والرفاه، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة، والمناخ، والسلم والعدل والمؤسسات القوية، وعقد الشراكات. واقتناعاً بأهمية دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية، اتخذت الإسكوا لدورها الوزارية الثلاثين المنعقدة في عام 2018 موضوع التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، وصدر حولها توافق نظراً لدورها في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وفي هذا السياق، أعدت المنظمة في عامي 2017 و2018، عدداً من الدراسات ذات الصلة من أجل مساعدة صانعي السياسات في الدول العربية في التعرف على نهج الابتكار والتكنولوجيات، واستكشاف سبل تسخيرها في خدمة السياسات الوطنية. وبواجه العالم تحديات جسيمة تعيق تحقيق الاستدامة، وتشمل هذه التحديات الكوارث الطبيعية، والركود الاقتصادي، والاستهلاك غير المتوازن للموارد الطبيعية، والصراعات المسلحة التي نشبت في العديد من المناطق في العالم، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط حيث عرقلت تلك الأحداث المسار التنموي وأضعفت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأنظمة والنماذج الاقتصادية على نحو غير مسبوق.

المبادلات التجارية لتغطية فجوة الاستهلاك.

إلا أن الاستراتيجيات الحالية قد تساهم في تفاقم الوضع في ظل زيادة تدهور الموارد الطبيعية وتشجيع الاستهلاك المفرط. ولذلك، أصبح فهم حالة ومحددات الأمن الغذائي بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر فيه ضرورة ملحة للدول العربية، وذلك من أجل وضع سياسات متوازنة للأمن الغذائي. ويُعرّف الأمن الغذائي "عندما يكون لدى جميع الناس، وفي جميع الأوقات طعام كافٍ وآمن ومغذي لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية." يمكن تقييم ذلك على المستوى الفردي أو الأسري أو الوطني أو الإقليمي أو العالمي، ويمكن أن يكون موسمياً، أو مؤقتاً. والأمن الغذائي متعدد الأوجه والأبعاد كما يستدعي متابعة دقيقة وشاملة لرصده. ولهذا السبب، هناك حاجة لتوسيع المنظور الإقليمي للأمن الغذائي في المنطقة العربية بما يتجاوز البعد الحالي القائم على الأدلة. كما تحتاج المنطقة العربية اعتماد نهج شامل ومتكامل لمراقبتها يدعم جهود صنع السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي في مختلف القطاعات المعنية.

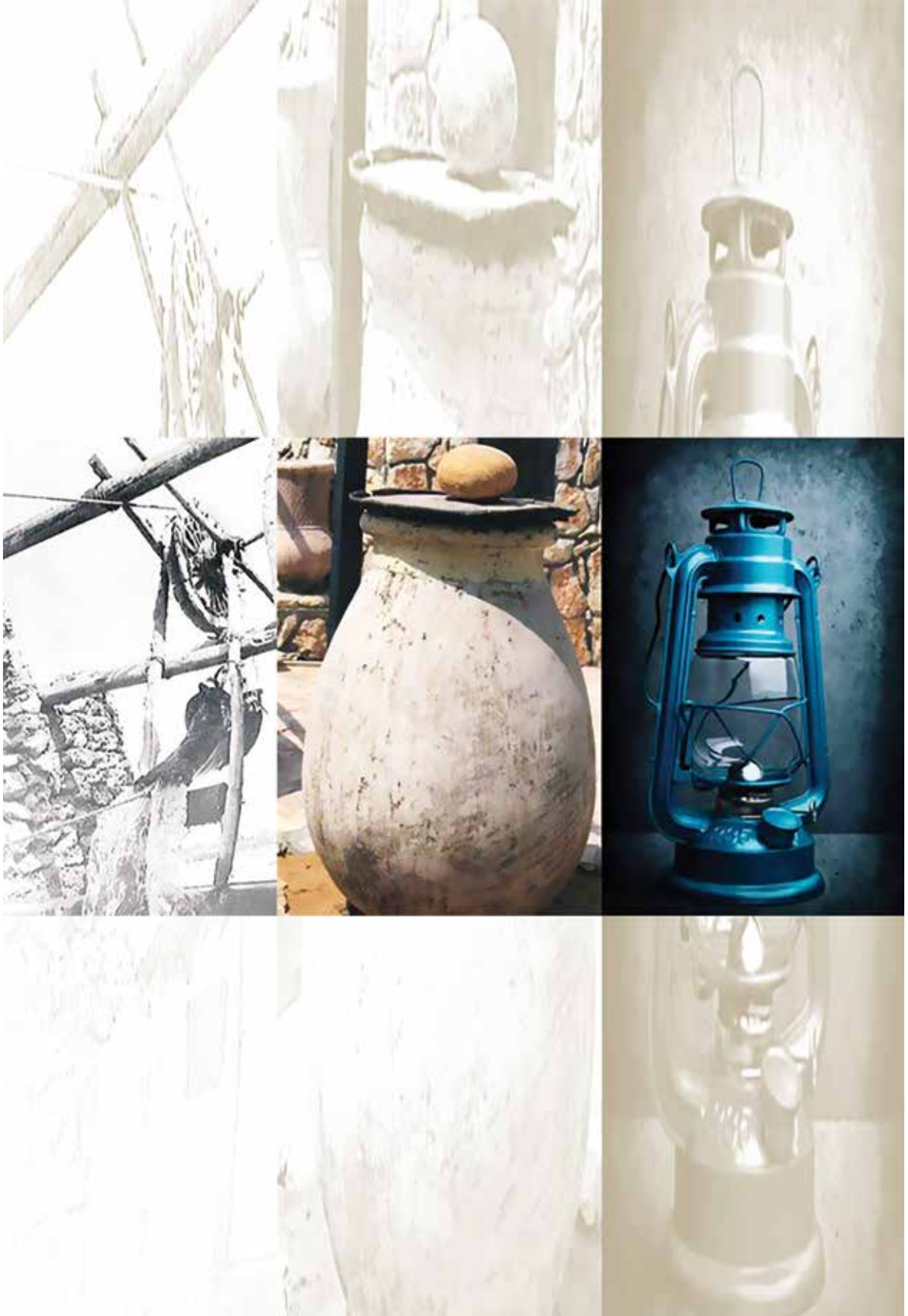
ويقترح هذا التقرير تطوير إطار رصد الأمن الغذائي العربي من خلال توسيع وتكثيف المشاورات. وهو يقدم كذلك فحص مجموعة واسعة من الاستراتيجيات والخطط على مستوى الدولة وعلى مستوى المنطقة لتحديد محددات الأمن الغذائي المحتملة. وكذلك قائمة من المؤشرات التي تمت مراجعتها وتصنيفها بدقة للحفاظ على قدرتها القابلة للقياس، وهو يستند إلى بيانات متاحة لما لا يقل عن خمسين بالمائة من البلدان أو خمسين بالمائة من السكان الإقليميين أو كليهما. وبالتالي، تم الاحتفاظ بأربعة وعشرين مؤشراً للأمن الغذائي، تتكون من مؤشرات لاحقة أو مؤشرات سابقة.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي في دول مجلس التعاون الخليجي، تظهر المؤشرات الأساسية انخفاض مستويات سوء التغذية وانتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد في حين أن السمنة تؤثر على حوالي 34% من السكان (18 مليون). ويعتبر معدل انتشار السمنة في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى من المعدل العربي البالغ 28%. أما فيما يتعلق بالمؤشرات المتعلقة بأبعاد الأمن الغذائي، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل بشكل دؤوب لمعالجة التداعيات المرتبطة بذلك إلى جانب معالجة انتشار فقر الدم بين النساء الذي يصيب حوالي 38% من النساء. وقد شهدت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي اتجاهات متفاقمة بالنسبة لقضايا السمنة الحرجة والاعتماد على الواردات الغذائية وتقلب إمدادات الأغذية. إلا أن هناك عدد من المؤشرات تفتقر إلى البيانات اللازمة للرصد الكافي. هذا وقد شهدت المنطقة زيادة في نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية. في ظل محدودية الموارد الطبيعية، وتوفر دخل مرتفع، ولذلك فإن توفر الغذاء مضمون نسبياً وتستخدم دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الاستراتيجيات لضمان الأمن الغذائي، بما في ذلك تعزيز القدرات المادية لتخزين الأغذية

فصول، يستعرض الفصل الأول السياق العالمي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويقدم الفصل الثاني المشهد الابتكاري العالمي بما في ذلك النماذج الابتكارية السائدة والجديدة، بدءاً بالنموذج الخطي الذي واكب انطلاقة الثورة التكنولوجية والصناعية منذ منتصف القرن الماضي. ويتضمن الفصل الثالث أمثلة عن أهم الابتكارات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة التي تتوقع أن تزدهر في الأعوام القليلة المقبلة. في حين يستعرض الفصل الرابع السياسات التنموية في المنطقة العربية ودور العلوم والتكنولوجيا والابتكار في تلك السياسات.

وقد نوقشت هذه التحديات التي تعيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة، من أجل الاستفادة من النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، وحماية القوى العاملة، ومعالجة قضايا المياه والطاقة والغذاء. وتهدف الدراسة الحالية إلى فهم النهج الابتكارية والتكنولوجيات الجديدة، والكشف عن دورها الواعد وفرص تسخيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، واقتراح توصيات وأطر عمل لصانعي السياسات. وهي توفر معلومات أساسية عن خطة التنمية وتتألف من أربعة

صورة العدد



بعض وسائل الإنارة وحفظ الماء قديما في قطر